وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

التنظيم القانوني للعدالة الاجتماعية وأثرهُ في حقوق الإنسان

رسالة تقدمت بها الطالبة

آمنة خزعل فاضل علوان

إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام / حقوق الإنسان والحريات العامة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣م**

الفصل ألاول

ماهية العدالة الاجتماعية

للعدالة الاجتماعية مضامين ومفاهيم وأبعاد ومرتكزات وتصورات خَلفتها الأفكارِ الاشتراكيةِ والرأسمآلية والاتجاهاتِ للفكر السياسي والقانوني للمجتمعات الغربية والاسلامية للمطالبة بتِحقيقها، فتعد العدالة الاجتماعية إحدى وأهم مبادئ ومنطلقاتِ البناء الاساسي لمنظومةٍ عادلةٍ تكفلُ ايجاد قاعدةٍ اساسيةٍ للحقوق الاجتماعية المتفاعلةِ والمتطورةِ على مرِ العصور والتي تسابقُ الزمن والتي تتم عن طريق توظيف آلية الانتفاع بمقدرات البلاد ومستندا الى الاسس الواردة في مبادئ المساواة والعدالة والانصاف ، واستكمالاً لمتطلباتِ التنميةِ الاجتماعية للأفراد ومقدراتهم ،فجاءت منظومة العدالة الاجتماعية كمبدأ لما استقرَ عليهِ ضميرُ البشريةِ الانسانِيةِ ، واقراراً للتعاونِ والتوازنِ في منظومة الحياة الاجتماعية ، وتعبيرا عمنّ يملكُ كل شيء ومن لا يملك شيئاً ،وانطلاقاً من مبدأ الارادةِ الدولية في ما تضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ بكفالة العدالة للبشرية كافة ووضع العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوقِ الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةِ في ١٦ ديسمبر لعام ١٩٦٦ النافذ عام ١٩٧٦،بهدف الوصولِ الى مجتمعٍ متنامٍ متكاملٍ ،وعليه قسمنا الفصل الأول ماهية العدالة الاجتماعية الى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالعدالة الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية

المطلب الثاني: أنماطِ العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعدالة الاجتماعية ونظرياتها

المطلب الأول: التطور التاريخي للعدالة الاجتماعية في الحضاراتِ والديانات

المطلب الثاني: نظريات العدالة الاجتماعية

المبحث الأول

التعريف بالعدالة الاجتماعية

لدراسة مفهومِ العدالة الاجتماعية فأنه يستلزم تقسيم المبحثِ الى مطلبين: سنتناول في المطلبِ الاول التعريف بالعدالة الاجتماعية ،وعلاقة مفهوم العدالة الاجتماعية بالمفاهيم الاخرى و سنتناول في المطلب الثاني أنماطِ العدالة الاجتماعية ومُرتكزاتها وفق الآتي:

المطلب الاول

مفهوم العدالة الاجتماعية

في هذا المطلب سنبين تعريف العدالة الاجتماعية لغة واصطلاحا في الفرع الأول، وسنتناول في الفرع الثاني علاقة مفهوم العدالة الاجتماعية بالمفاهيم الاخرى .

ألفرع الأول

تعريف العدالة الاجتماعية

أولا: التعريف اللغوي للعدالة الاجتماعية

وَردت لفظة كلمة العدالة في اللغة العربية من عَدَلَ ، يَعْدلُ عَدْلاً وعَدَالَة وعُدُوله ومعدِلة [١]، أما مفردة اجتماعيّ مفرد (اسم) منسوب ومنها العُرف الاجتماعيّ ،إعانات اجتماعيّة، الأعباء الاجتماعية [٢].

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للعدالة الاجتماعية

ظهر مصطلح العدالة الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر وارتبط مفهومه بتاريخ الحركات السياسية والاجتماعية المطالبة بحقوق الطبقات الفقيرة المهمشة والمضطهدة بصفة عامة ، فكانت تسعى

---

[١] جبران مسعود ،معجم الرائد ،ط١ ،دار العلم للملايين ،بيروت،لبنان،١٩٩٢ ،ص٥٤٣.

[٢] احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،ط١ ،المجلد الاول ،القاهره،مصر،٢٠٠٨، ص٣٤٩.

الى تبرير التفاوت الاجتماعي ومن جانب تبحث عن سبيل للقضاء عليه[١]، وبهذا وردت عدة تعاريف لفقهاء القانون وسنتناولها كالآتي:

١-ألتعريفُ الفقهي :

جاء تعريف العدالة الاجتماعية متباينا بين الفقهاء وحمل بين طياته عدة مضامين ومفاهيم ،حيث جاء تعريف العدالة الاجتماعية من قبل فقهاء القانون أنها هي جزء من حقوق الانسان الاجتماعية " وهي التي يراد بها هو كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة الافراد ،عن طريق مساعدة الضعفاء اقتصاديا بإيجاد عدة وسائل منها تهيئة العمل اللائق لكل شخص قادر عليه ، والتأمين ضد العجز والمرض والفقر والبطالة والشيخوخة، حيث شكلت المحور الرئيسي لكونها اساس متطلبات الشعوب"[٢].

وعرفت العدالة الاجتماعية من قبل الرأي الجنائي "انها إرضاء لشعور المجنى عليه والشعور العام بالعدالة فتمثل موازنة مجتمعية بالشعور بالرضى والقناعة عن النص الجنائي وفائدته وحاجته العامة، وهي غاية الموازنة بين المصالح في القانون الجنائي " أي أن البيئة التي تنعدم فيها العدالة الاجتماعية سبب في ظاهرة الاجرام فيستلزم تحقيقها [٣].

وعرفتها الامم المتحدة عبر برامجها بأن مفهوم العدالة الاجتماعية " هي المساواة بين الجميع في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص رجالا ونساءً ،وازالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من تحقيق طاقتها في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها"[٤].

وعرفت العدالة الاجتماعية في الفقه الغربي من قبل الفقهاء الغربيين ومنهم جون رولز بتعريفها للعدالةِ بمادتها الأولية أنها أساس المجتمعِ "وهي الحالة التي يتم توزيع المؤسساتِ الاجتماعية الرئيسةَ الشاملة التي توفرُ الحقوق الاساسية وتوزعُ المنافع التي تنتج عن طريقِ الشراكةِ الاجتماعية " ،وقد اشار بدوره إنْ هذه المؤسسات هي الدستور و الأجهزة التي توزع الاعمالَ والاقسامَ المتمركزةِ كأجهزةٍ اجتماعيةٍ

---

[١] حازم محمد ابراهيم مطر ،استشراق العدالة الاجتماعية بين الوقائع والتصورات ،مجلة الثقافة والتنمية ،العدد(٩١)،كلية التربية ،جامعة سوهاج ،مصر ،٢٠١٥ ،ص٢١٥.

[٢] أ. د.حميد حنون خالد ،حقوق الانسان ،ط١،مكتبة السنهوري ،بغداد ،٢٠١٣،ص١٣٣.

[٣] عبد ال محمد قادر ،الموازنة بين المصالح في القانون الجنائي دراسة مقارنة ،المكتب العربي للبحوث والدراسات ،مصر،٢٠٢٠،ص١٦٩.

[٤] الامم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،نشرة التنمية الاجتماعية ،المجلد الخامس ،العدد ٢، ص٢ ،تاريخ الزيارة (٢٠٢٢\١\١٠) ،على الموقع الالكتروني (https://archive.unescwa.org/ar) .

واقتصاديةٍ ؛وبهذا ان ارتباط المفهوم بدلالته متى ما وجد أن هنالكَ توزيع للمنافع والأعيان وجدتْ ضرورةِ ارتباطها بالعدالة الاجتماعية [١].

وعرفتها (أمارتيا صن)بأن العدالة الاجتماعية "المساواة في القابليات "[٢] وهو تعريف في نظر الباحثة يثير اللبس والغموض فما هي القابليات التي تنطوي تحتها العدالة الاجتماعية ،فالقابلية للعمل او عدمه بسبب العجز لاتتحقق فيها مضامين العدالة الاجتماعية .

وعرف روسو العدالة الاجتماعية "هي إحدى الدعائمِ الاساسيةِ للإرادة العامة، وهي مبدأ يعتمدُ عليهِ المجتمع من اجلِ النهوضِ بالعدالة الاجتماعية "، والتي وظفَ بموجبها نظرية العقدِ الاجتماعي لتحقيقِ المنفعةِ والمساواةِ الاجتماعية والطبيعيةِ عن طريقِ تنازلِ الافراد عنْ جزءٍ من حقوقهم تحتَ إرادةِوسلطةِ المجتمع الواحد لتسودهُ مبدأ المساواةِ عن طريقِ الارادةِ العامة الواحدة التي ستُحقق العدالة الاجتماعية [٣].

وعرفتْ العدالة الاجتماعية بمفهوم الفرص "هي تعاونُ الافرادِ جميعا في منظومةٍ مجتمعيةٍ واحدةٍ متكاملة يكونُ فيها الاعضاء حاصلون على فرصٍ فعليةٍ ومتساويةٍ لكي ينموُ ويتعلمَ كُل فردٍ فيها وتتاح لهُ أقصىَ القدرات، وهي متصلةٌ بالجهودِ الفاعلةِ لتؤكد الحماية والفرص المتساوية لكل الافراد في الحدود المعمول بها " [٤].

وجاءت العدالة الاجتماعية بمفهوم المصلحةِ الاجتماعية "وهي التوازن المستهدف تحقيقهُ بين المصالح المتعارضةِ بغية كفالةِ النظام اللازم لسكينةِ المجتمعِ الانساني وتقدمهُ، وهي عنصرُ حركي يستتبعُ السعي الدائمَ نحو معرفة ما يستحقه كل فردٍ، وكيف يعطى له" ،واختلفت اراء الفقهاءِ في النظرةِ حول ماهية المصلحةِ الاجتماعية وتقسيمها تتبعا لأطراف الرابطة ،فهي إما عدالة مساواة وإما توزيعيةً أوتكليفيه [٥].

---

[١] جون رولز ،نظرية في العدالة ،ترجمة د. ليلى الطويل ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،دمشق،٢٠١١،ص٣٤.

[٢] توماس ماير وأودفور هولت ،المجتمع المدني والعدالة ،ترجمة رندا النشار واخرون ،الهيئة المصرية للكتاب ،مصر ،٢٠١٠ ،ص١٢٣.

[٣] جان جاك روسو ، العقد ألاجتماعي ،ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي ،المملكة المتحدة ،٢٠١٧ ،ص٣٨.

[٤] صلاح احمد هاشم ، العدالة والمجتمع المدني ،وزارة الثقافة ،الهيئة العامة لقصور الثقافة ،مصر،٢٠٠٦،ص٤٤.

[٥] د.نعيم عطيه، الفسلفه الدستوريه للحريات الفرديه، دار النهضه العربيه، القاهره ، ١٩٨٩، ص٢٢٩.

ومن جانب آخر" يقُصد بها تعاونُ الجهودِ في المجتمع لإيجاد تضامنٍ اجتماعيٍ قوي سليم بين الافراد، وتكوين مجتمع مبني على تكافؤ الفرصِ الحقيقي سوآءً من حيثِ نموِ الافرادِ، اومن حيث تنشئتهمُ الاجتماعية ،وترتيبهم ،او وضعهم في المكان الذي يلائم مواهبهمُ وقدراتهم وكفايتهم" [١].

وينظُر المفكرون الغرب دوكنج ورابي ميشيل " بأنها هي خلقِ منظومةٍ مجتمعيةٍ كاملةٍ تتعامل مع الافرادِ داخلها على إنهم الاعضاء الرئيسيون فيها والاساسَ بقيامها ،وتدعم الفرد في معرفة قدراته البشرية وتعزيزِ المكافآت لهؤلاء بقدر عطفهم وحبهم حيالَ بعض، كما تتناولَ ايديولوجياتهم واخلاقياتهم"، وكذلك ان العدالة الاجتماعية "هي مجموعةٌ قيميه لابدَ من تحقيقها، عن طريقِ المجتمعِ نفسهُ وترتبط بشكل مباشرٍ بمبادئَ حقوقِ الانسان والمتمثلةِ بالمعاملةِ العادلةِ والمتساويةَ ،وحقِ الفرد بان يكون له قرارٌ داخلَ المجتمعِ او في منظومتهِ الاجتماعية وتوفيرِ الفرصِ والادوات اللازمة لإشباع حاجاته الاساسيةَ"[٢].

وعرفت العدالة الاجتماعية من قبل معجم المصطلحات بأنها "هي احترام حقوقِ المجتمعْ والتَقَيُدِ بالصالحِ العام ، او هي تمثل احترامِ الحقوقِ الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمعِ لجميع افراده ، كتنظيمِ العملِ ومنحْ العمالَ اجوراً متناسبةً مع كفايتهم ،وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها في سبيل حفظِ بقائهم، وتفسير تقدمهم، وتحقيق سعادتهم" [٣].

وعرفت العدالة الاجتماعية بأنها "مفهومٌ مركب من جملةِ من التصوراتِ القانونيةِ والاقتصاديةِ والفلسفيةِ للنماذج والمعايير الأساسية في المجتمعِ، والتي نستطيعُ مِن خلالها ضبطِ طريقة تقسيمِ المنافعِ ،وتوزيعها بين افراد المجتمع ،أوهي تركيبٌ من جملة مبادئَ تتُيحُ لنا استنباطَ طريق نموذجيٍ لتوزيعِ الحقوقِ والامتيازات والواجبات والالام والاعباءِ لتصبحَ وسيلة نقلٍ وتقييمٍ لِأداءِ مؤسسات الدولةِ واصلاحها" [٤].

والبعضْ حاول إرجاع العدالة الاجتماعية الى مصطلحِ العدلْ ،اذ يضل هذا المفهوم بطبيعتهِ في عالم العقل غيرِ واقعي التحققِ وإنْ ما تطرق وما تم دراستهُ في العدالة الاجتماعية هي مجرد اهداف

---

[١] د.أبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئه المصريه للكتاب، مصر، ١٩٧٥، ص٣٨٥.

[٢] حيدر ماجد حسن، "العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة دراسة تحليله لمدينة الكوت"، اطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢٠.

[٣] د. جمال صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينيه،ج٢،دار الكتاب اللبناني،بيروت،١٩٨٢،ص٦٠.

[٤] د. أبو النصر بن محمد شخار، نظرية العدالة الاجتماعية في الشريعة الإسلامية دراسة تأصيليه مقارنه بالنظريات الوضعيه،ط١،جمعية التراث للنشر،الجزائر،٢٠٢١،ص٢٤

ومكملاتٍ تهدفُ بموجبها الحفاظَ على ما أقره القانون الاخلاقي والطبيعي الذي وردت عليه البشريةِ عبر الزمن [١].

ويرى البعض أن العدالة الاجتماعية " تعنى بتوفيرِ المعاملةِ والفرص المتكافئة العادلةِ والحصص المتساويةِ من الخيراتِ والموارد في المجتمعاتَ لكل افرادها للوصول الى حالة من الرضا المعيشي للأفراد ومستوىً معينً لتحقيقِ المتطلباتِ الأساسيةَ ،وتشتمل هذه الاحتياجات كافة وتُشكل منظومةً كاملةً مترابطةً لا تتوقف عندَ الطعام والشراب" [٢].

وجاءت بمفهوم المساواة في شرح مبادئ العدالة " أنها تشمل التعبير الصادق عن الشعور الحقيقي بالمساواة الفعلية الحقيقة وهي ايضا تشمل الشعور بالإنصاف (المساواة"[٣]، وهو ما يدلل على العدالة الاجتماعية فإذا درجت تحت مفهوم الانصاف تكون بمعنيين ،المعنى الاول وهي العدالة المبنية على المساواة وهي بذل الجهد في اعطاء كل شخص ما له ؛والثاني بذلُ الجهدِ في اقامةِ المساواة التي تعالجُ الاشياء الغيرِمتساوية وتخفيفا للقانونِ بمراعاةِ الظروف الخاصة" [٤].

وان انطواء فكرة العدالة بصورة عامة هي "التحدثِ عن المساواةِ الحقيقية التي تهتمُ بالجزئيات والظروف الواقعية بأدراجها تحتَ لفظِ المساواة ،والتي يرادفها لفظة العدل والتي تستخدمه مختلف الجوانبِ، كالعدالة الاجتماعية ،والعدالة الاقتصادية، والعدالة القانونية، فالعدل بذاته يهتم بالوضعِ الغالبِ ولكن العدالة ومنها العدالة الاجتماعية والاقتصادية تعتدُ بإيجاد المساواةِ الحقيقةِ" [٥].

وعرف علماء علم الاجتماع العدالة الاجتماعية "هي طائفةٌ من المبادئ والنظمِ التي يثبت بالتجربة أن المنفعة الاجتماعية تبلغُ بها الحد الأقصى "[٦]

---

[١] أحمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الكندي للنشر،عمان،١٩٨٨،ص١٧١.

[٢] أ.د. محمد زكي ابو النصر، العدالة الاجتماعية حلم اليقظةِ في مجتمع الاقصاء،ط١،دار الفيروز، مصر ،٢٠١٦،ص١٩.

[٣] عبد الباقي البكري ، "مبادئ العدالة مفهومها ومنزلتها ووسائل أدراكها"، مجلة العلوم القانونية والسياسة، ،كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، عدد خاص باليوبيل الماسي ، مايس ١٩٨٤، ص١٥٨.

[٤] أ.م.د. أياد مطشر صيهود،" العدالة جوهر قانون العلاقات الخاصة الدولية دراسات فلسفية استدلآلية"،مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية ،جامعة ذي قار ،العدد ١٥، ٢٠١٧،ص٩.

[٥] عبد الباقي البكري، مصدر سبق ذكره،ص٥٩.

[٦] أنور أحمد، العدالة الاجتماعية في الاسلام ،دار المعارف،القاهرة،١٩٧٧،ص٥.

وعرف الفقه الاسلامي العدالة الاجتماعية "هو ان يعيش َكل َفردٍ في الجماعةِ المعيشةَ الكريمة غيرِ محرومٍ ولا ممنوعٍ ،فموجب العدالة الاجتماعية ليستْ التسويةَ المطلقة بين الناس وإنما هو ان يتساوى الناسْ في تهيئةِ الفرصِ "[١].

وعليه انّ دراسة تعريف العدالة الاجتماعية اصطلاحاً ،من انطلاقتها كفكرة فلسفية ودينية من فكر افلاطون وارسطو، وسياسيه لتحقق المساواة ، واقتصاديه من فكرة جون رولز ،وورود تقويماتها كمفهوم يتضمن المساواة وتكافؤ الفرص في المعاجم ،و في اطار الولوج بتقديم الخدمات والعمل ،وغيرها من المجالات، وعليه ومن خلال استعراض اراء الفقهاء للعدالة الاجتماعية

ومن خلال التعريفات السابقة خلصت الباحثة الى أن العدالة الاجتماعية (عملية ذو طبيعة مركبة تدل على ايجاد آلية وطريقة لتوزيع الثروات والموارد في البلاد ،وكفالة ضمان المساواة في الحقوق والفرص والواجبات ،حيث تحقق للفرد بدورها الشعور بالرضا وتكفل له حقوقه ضمن محيطه ،مع الموازنة بين الحق العام والنفع الخاص ،وسياسية الدولة المتبعة).

٢-التعريف القانوني للعدالة الاجتماعية

إن المشرعَ العراقيَ قدْ وضحَ مصطلحَ العدالة من خلالِ استخدامهِ للفظةِ العدلِ وعدالة وعادلٌ [٢]،ولم ينتهيَ الامرَ عِندَ ذلك فقد اشار الى تكريسِ وتوضيحِ الاليات التي تحققُ العدل حيثُ ربطَ المشرعُ بين احترامِ القاعدةِ القانونيةِ وتحقيقِ العدل، فهو يشير الى أن العدالة ليستْ حقيقةً اجتماعيةً وحسب، بل هي مرتبطةٌ مباشرةً باحترامِ القانون ،حيث ينقلُ العدالة من كونها واقعةً اجتماعيةً الى قانونية أخلاقية ، فكرسها بشكلٍ مطلقٍ ، وبهذا لم يرد تعريف العدالة الاجتماعية بنصٍ قانوني صريحٍ [٣].

٣- التعريف القضائي للعدالة الاجتماعية

لم تعرفُ المحكمةُ الاتحاديةُ العليا في العراق مفهومَ العدالة الاجتماعية واقتصرتْ أحكامها على إرسائها بالكشفِ عنها وتوضيحها، حيث اشارت أن العدالة تتوخى بمفهومها التعبيرَ عن القيم الاجتماعية

---

[١] الشيخ محمد أبو زهرة ،المجتمع الانساني في ظل الاسلام،ط٢،الدار السعودية للنشر والتوزيع ،المملكة السعودية ،١٩٨١ ،ص١٧٧.

[٢] وضح المشرع العراقي كلمة العدالة في المادة (٣٧) من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ في القسم ، وفي المادة (٧) من قانون المحكمة الاتحادية رقم (٣٠)لسنة ٢٠٠٥ ،وفي قانون وزارة العدل في المادة (١) رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٥ .

[٣] زينب شريف نعمه الجزائري ،"فكرة العدالة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥دراسة مقارنه "أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ،جامعة النهرين،٢٠٢٠،ص٤٦.

السائدة [١]، ووردت في اختصاصاتِ المحكمةِ الاتحادية العليا وفقا لدستورِ العراقِ لعام ٢٠٠٥ضمن المادة (٩٣)منها ،مهمتها في تفسير نصوصِ الدستور، وهي احدى المميزات ذات الطابع العملي لان القضاءَ بموجبهِ يواجهُ واقع الحياة، ويسعى الى جعل احكام القانون متلائما مع حاجياتِ ألمجتمع وخاصة بما يتعلقُ بالمفاهيمِ النسبيةِ التي تتغير مدلولاتها دائما، والاخذ باعتباراتِ الوسط الاجتماعي، وبهذا ذهبت تفسيرات المحكمة للحقوقِ والحرياتِ الكاشفةِ عن العدالة الاجتماعية في عدة قرارات قضائيةً جاءت منها حولها :

١-تنظيمِ الزواجِ وتكوينُ الاسرةِ

٢- التوزيع العادل للثروات وموارد الدولةِ

٣-حظرِ التغيير المكانيَ كقيدٍ يردُ على حقِ التملك

٤- إقراراً لمبدأ تكافؤ الفرصِ والمساواة [٢].

٥-قرارات متفرقه تضمنت العدالة الاجتماعية

في القرارات القضائية المدرجة ادناه :

ذهبتْ المحكمة الإتحادية العليا في قرارٍ لها المرقم (٦٩\اتحاديه\ ٢٠١٢) الى ان فقره(٥)من ماده(٤٠) [٣]من قانون الاحوال الشخصية حول تنظيم الزواج ،وحقِ الفردِ العادلِ بتكوينِ الاسرةِ تماشياً مع متطلباتِ العدالة الاجتماعية في الزواج وحقه بالتعدد وإنها لا تتعارضَ مع ثوابت الإسلامِ [٤].

وفي حقِ التوزيعِ العادلِ للثرواتِ بينت المحكمة الاتحادية العليا في قرارِها التفسيري بخصوص المواد (١١٥و١٠٦فقرة ثالثا،١٢١ فقرة ثالثا) من الدستور[٥] ، في قرارها المرقم (١٦\٧\ ٢٠٠٧)إتحاديه

---

[١] المصدر نفسه،ص٤٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢٤.

[٣] نصت الماده(٤٠/ف٥)من قانون الاحوال الشخصية (رقم١٨٨لسنة١٩٥٩) على :اذا تزوج الزوج بزوجه ثانيه بدون اذن من المحكمة وفي هذه الحالة لا يحق للزوجة تحريك الدعوى الجزائية بموجب الفقرة اولا من البند اولا من المادة ٣من قانون اصول المحاكمات الجزائية(رقم٢٣لسنه ١٩٧١)بدلالة الفقرة سادسا من الماده٣من هذا القانون.

[٤] القرار منشور على موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة (١٠\١\٢٠٢٢) .

[٥]نصت المواد القانونية (١١٥) من دستور العراق النافذ لعام٢٠٠٥ على إن :كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقليم ،تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ،في حالة الخلاف بينهما.

نصت المادة(١٠٦/ثالثا):ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وفقا للنسب المقررة.

واصدرتْ قرارها(١٣\اتحاديه\٢٠٠٧) ،حيث إن المحكمةَ بدلالةِ وجوبِ استنادها على أنّ ملكية الشعبِ للغازِ والنفطَ والثروات هي ملكيةٌ عامة ، إلا أنها لم توضح بالتفصيل العدالة في التوزيع لأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودةِ ،ولم تقم بوضع معايير عادلةً لتوزيع هذه الثرواتِ [١].

وَكَفلَ الدستورُ العراقي حق التملكِ لجميع العراقيين [٢] ترسيخاً للعدالةِ الاجتماعية في أي مكان للسكن في العراق ،إلا أن هذه المسوغات بررت أن لا يكون استخدام هذا الحق لأغراض التغَيُرِ السكاني ،وقد استجلت المحكمة الاتحادية العليا في قرار(٦٥\اتحاديه\٢٠١٣الصادر في٢٣\٧\٢٠١٣)، حيث بينت أن الحظر الوارد في الدستور جاء على اطلاقهِ للحفاظ على الهوية السكانيةِ وهو متطابق مع احكام الدستور ، ومحاولة المحكمةِ ارساء العدالة الاجتماعية في حماية الحق في الملكية [٣].

وفسرتْ المحكمةِ الاتحادية العليا في قرارٍ لها عن مبدأِ تكافؤ الفرصِ[٤] المرقم(٤٠\اتحاديه\٢٠١٣) في (٢٣\٧\٢٠١٣)، في أن هذا المبدأ لا يعني تجاوزَ ألُسلم الوظيفي، ومساواةِ القائم مقام بمدير الناحية حيث ركن القضاء الدستوري الى التفسيرِ الواسعِ لمبدأ المساواةِ، حيث إنه أهم مضامين العدالة الاجتماعية من حيثُ تفسيرهُ في نطاق السُلم الوظيفي[٥].

وفي قراراتٍ متفرقةٍ منها(٨٦\اتحاديه\٢٠١٣)حيث وردَ في القرارِ، الطعن بعدمِ دستوريةِ الرواتب والمخصصاتِ التي يتقاضاها مجلسُ النوابِ استنادا لقانونِ مجلسِ النوابِ رقم ٥٠لسنة ٢٠٠٧ كونهم مكلفين بخدمةً عامةً وهو خرقٌ دستوري لمبدأ العدالة الاجتماعية الوارد في صلب المادة(٢٢) من الدستور؛ وعليه يقتضي خضوعهم لقانونِ التقاعدِ الموحد بغية تحقيق العدالة الاجتماعية بينهمُ وبينَ موظفين الدولةِ والقطاعِ العام [٦].

واشارتْ في قرارِ(١٧\اتحاديه\٢٠١٧) التي شملت الحق في التعيينِ في الدرجات المخصصةِ لوزارة الداخلية حصراً من ابناء المناطق المحررة باستخدام مجلس النواب صلاحيته في تحقيق العدالة

و المادة(١٢١\ثالثا): تخصص للأقاليم والمحافظات حصه عادله من الايرادات المحصلة اتحاديا، تكفي للقيام بأعباء مسؤولياتها مع الاخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها ،ونسبة السكان فيها.

[١] القرار منشور على موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة(١٠\١\ ٢٠٢٢).

[٢]نصت المادة(٢٣)من دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ ثالثا –أ-:للعراقي الحق في التملك في اي مكان في العراق ،ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول ،الأما استثني بقانون –ب-يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني

[٣] القرار منشور في موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة (١٠\١\٢٠٢٢) .

[٤]نصت المادة (١٦)من دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥:تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

[٥]القرار منشور في موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة (١٠\١\٢٠٢٢).

[٦] القرار منشور في موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة(٢٠\١\٢٠٢٢).

الاجتماعية لملائمة الوضع الاقتصادي الراهن، وتجنبِ التبعاتِ المآليةالمكلفةِ للدولةِ والرد بتناقضه مع مبدأ تكافؤ الفرصِ في المادة (١٦) و (١٤) من الدستور في ان هذا الحق مكفول لجميع العراقيين[١].

وقررت المحكمة الاتحادية العليا في قرار لها صدر بالدعوى(٥٩\اتحادية ٢٠١٢وموحدتها ١٠\اتحاديه ٢٠١٩ في ١٥\شباط ٢٠٢٢) بعدمِ دستوريةِ قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان؛ حيث إنه يخالف أحكام المواد القانونية (١١٠و١١١و١١٢و١١٥و١٢١\اولاً) من دستورِ العراق لعام ٢٠٠٥ والتي تتضمن الحق في ملكية النفط والغاز لكل افراد الشعب في توزيع العادل له وفق المواد اعلاه[٢] ، ومهمة السلطة الاتحادية برسم السياسة الاقتصادية للدولة .

الفرع الثاني

علاقة مفهوم العدالة الاجتماعية بالمفاهيم الاخرى

للعدالة الاجتماعية دلالات مفاهيمية مقاربة عدةُ ذات صلة تستثارُ بنطاقِ الدراسةِ والبحثِ، و نتيجةً لاختلاف الاراء عليها حملتْ بين طياتها عدة مفردات تنطوي على التقارب والتفسير للعدالة الاجتماعية ، ولكون العدالة الاجتماعية تشكل المنطلق الاساسي لدراسة وتوضيح مفاهيم حقوق الانسان التي تعمل في نطاقها سنتناولها كالاتي :

اولا: العدالة الاجتماعية و مفاهيم الحقوق الانسان

١- المساواة والعدالة الاجتماعية

ويقصد بها أن يكون لكل شخصٍ الحقَ المتساوي في أوسع مقدارٍ من الحرياتِ العامة والاساسيةِ وتكون منسجمة مع حقوقِ الأخرين وحرياتهم، وتقتضي المساواة التغيير في توزيع الدخل من خلال التساوي في الفرص السياسية وإصلاح النظام الائتماني ووضع الخطط والعوائق للحيلولة دون وضعها

---

[١] القرار منشور في موقع المحكمة الاتحادية العليا، تاريخ الزيارة(٢١\١\٢٠٢٢).

[٢]نصت المادة ١١١ من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ :النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات ،القرار منشور في موقع المحكمة الاتحادية العليا ،تاريخ الزيارة (٢٨\٢\٢٠٢٢).

لدى اقليةٍ معينه ،سواءً في الفرص ألاقتصادية والسياسية وبما يلائم تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة الفئات[١].

ولكون المساواةِ هي الوجه الاخر للوصولِ للعدالة الاجتماعية فقد تقاسمت معظم نظريات العدالة المساوآتية بكون ان العدالة تعبرُ عن:

أولا- المساواةِ في الحرية

ثانياً - تحقيقِ المساواةِ في التوزيع والثروةِ ،وعدمِ المساوآتية يلزمُ تبريرها ،فهي لا تكون مشروعةً ألا لمراعاة لحقوقِ الاخرينَ من الفئاتِ المحرومةِ .

ثالثاً - إن العدالة تشملَ إيجادَ فرصٍ متساويةٍ للعيشِ ، فتوزيعِ الفرصِ هو متغيرٌ ينبغي استمراريتهِ مدى الحياةِ وليسَ في انطلاقتهِ فقط، وايعازِ دورِ المشاركةِ الفرديةِ والجماعيةِ في القرارات الاقتصادية والمجتمعية منها [٢].

٢- السلمُ المجتمعي والعدالة الاجتماعية

ويقصد به هو حالة من السلم والوئام داخل المجتمع الواحد وتعبر عن العلاقة بين شرائحه وقواه [٣] ،وتعد العدالة الاجتماعية ركنا اساسيا في السلم المجتمعي ،حيث يتعين على الدول التي توفر الخدمات العامة من أجل اعمال حقوق الإنسان أن تهتم بالتغيرات الديموغرافية في كل مجتمع لكافة الفئات التي تفتقد اليها ،وان تمكنهم من الحصول عليها وعدم المساس بحقوقهم ،حيث تمثل منظومة العدالة الاجتماعية ركناً اساسيا يمكن أن يتحقق من خلالها السلم المجتمعي ،وحيث لا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة والحصول على نصيب عادل من الخدمات ولكن يمتد هذا المفهوم لتحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق تحقيق المكانة الاجتماعية الملائمة للفرد والحفاظ عليها ،وتوظيف آليةالضمان الاجتماعي للفقراء [٤].

و تتعدد مجالات حقوق الانسان بصفة عامة التي تعمل على تحقيق السلم المجتمعي والعدالة الاجتماعية ،فتعمل في مجال تولي الوظيفة العامة ،والتي يؤكدها مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص

---

[١] حسام عبد الحمزه لعيبي،"العدالة الاجتماعية ومظاهر الحرمان في المجتمع العراقي :دراسة ميدانية في مدينة الديوانية"،أطروحة دكتوراه ،كلية الاداب ،جامعة بغداد،٢٠١٦ ،ص٣٢.

[٢] مايرتوماس ونيكول برايرر، مستقبل الديمقراطية الاجتماعية ،ترجمة ،د خليل أبو عياش ،فريدرش أيبرت ،عمان،٢٠٠٨ ،ص٣٤- ص٣٥.

[٣] حسن الصفار ،السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته ،دار الساقي للنشر ،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٤ .

[٤] رواء جميل حميد ،"أعادة دمج عوائل داعش وتأثيره في السلم المجتمعي :دراسة ميدانية "، شهادة دبلوم عالي في علم الاجتماع ، كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٢١ ،ص ٣١ .

عليها في الدساتير وكذلك تمثل العدالة الاجتماعية آلية توزيع المرتبات والاجور والتكاليف العامة والاعباء الاجتماعية ، حيث تلتزم معظم دساتير العالم في النص عليها ومنها الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٢ والمعدل في ٢٠١٤ في المادة الثامنة "تلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق سبل التكافل الاجتماعي" [١] وترى الباحثة أن السلم المجتمعي يتحقق من خلال الحل تعزيز اليات الوصول الى العدالة الاجتماعية .

٣- الضـمانِ ألاجتماعي والعدالة الاجتماعية

ويقصد به انها وسيله تعتمدها الدولة ،ذات طبيعة الزاميةٍ لتأمين الافراد كافةً في مواجهةِ الاخطارِ الاجتماعية والاقتصاديةِ الواردةِ في قانون الضمان الاجتماعي والمتوائمةِ مع أهدافِ السياسةِ والاقتصادية ،ويتم تمويلها باشتراكات أصحاب العمل والعمال مع الميزانيةِ العامةِ في الدولةُ منفردين او مجتمعين في هذا التمويلَ في مقابل حصول الفرد على اغاثةٍ نقديةٍ أوعينيةٍ عند تعرضهِ للخطر[٢].

ويعد أبرز السمات التي تتميز بها أنظمة الحكم وإحدى أركان العدالة الاجتماعية ، وهي تمثل استحقاقاتِ وضماناتِ للافراد تهدف الى ربط النسيج بين الافراد ،وتقليل الفجوات بينهم ،ومنها تقديمِ رعايةٍ صحيةٍ والتعليمِ الفعال واللائق، وإحدى المفكرين الذين قدموا نظرية لتحقيق الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية (روبرت نوزيك) حيث ذكر نوزيك ان الدور الامثل للدولةِ عدم التدخلَ في توزيع الموارد ؛حيث انها تحمي الملكية الخاصةِ دون التعدي على حقوقِ الاخرين وأسماها بالدولة الحارسة (minimal state)[٣].

٤-عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية

ويقصد بها توجه وارتباط سياسةِ توزيعِ الموارِدِ المآليةوغير المآليةالموجودة في الدولة بصورة عادلة وهادفة ،بتحقيق الكفاءةِ والعدالة ومنحى الرفاهيةِ وكلفة نفقات الإنتاج، وهي تطرح بدورها إشكالياتَ التوزيعِ العادل للسلع والموارد بين الافراد بسياسة الدخل لكونه قيدا على الاستهلاكِ وتخصيصِ الموارد في ميدان انتاج هذه المؤسسات ،ويرى البعض أنها ذات صلةٍ وثيقةٍ بالكفاءةِ ألاقتصادية وتحقق عدالة التوزيع كنتيجة حتميه لها ،والتي تسهم بدورها تحقيق العدالة الاجتماعية فطرح مسألة التوزيع العادل

---

[١] د. أحمد عبد الحسيب السنتريسي ،نوعية الرقابة على دستورية القوانين الضريبية وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية "، ط١ ،دار الوفاء للطباعة والنشر ، الاسكندرية ،٢٠١٨،ص٩.

[٢] منذر رزوقي ويس خضر،"النظام القانوني لحق الضمان الاجتماعي من منظور دستوري ومالي"،اطروحة دكتوراه ،كلية القانون ،جامعة تكريت،٢٠١٤،ص٨.

[٣] نقلا عن سناء عبد اللطيف جابر الاسدي ،العدل والعدالة الاجتماعية في العراق في ظل ظروف التحولات ألاقتصادية والصحيه ظرف جائحة كورونا، ،مجلة العلوم الانسانيه والطبيعيه، جامعة البصرة ،العدد٢ ، المجلد٢،فبراير ،٢٠٢١ص٣٢٢.

لموارد الدولة تقتضي النظر في الاتساق بين الفعاليات ألاقتصادية في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل والمحكومة جميعا بمعيار الكفاءة ألاقتصادية [١].

وإن العدالة الاجتماعية بما تتضمنهُ من تحقيقِ تكافؤ الفرصِ باستهدافها توفير الحدِ الذي يوفرُ الدخل المناسب والخدمات الصحيةِ والسكنِ الملائم والتعليم الجيد، بأحترامِ قيمة العمل والعمل على زيادة عوائدهِ بما يضمنُ تحقيقَ التوزيعِ العادلِ للموارد ،والتي تتضمن آليةالحد من سيطرةِ الدولة بمركزتيها على هذه الموارد وتحقيق التوزيع العادل للأموال العامة [٢]،

حيث ان محور دراسة التوزيع العادل للموارد هو لأجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التوظيف السليم لموار الدولة وهو ما يتم عن طريق أداء ألادوار وتظافر الجهود بين مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والبحث عن آليةونظام الانفاق الاجتماعي ومدى عدالته وكفايته ،والتي تتجسد اثارها في الحقوق والواجبات بين المواطن والمؤسسات وتحديد صيغ التعاون والانصاف [٣].

٥- تكافؤ الفرصِ والعدالة الاجتماعية

وهي كفكرةٍ اعتمدها (رونالد دوركين) في كتاباتهِ في بداية الثمانينيات عن فكرة الضمان في المساواة في المعاملة بين كافةِ الافرادِ ،والتي تتميز بالمساواةِ في (المورد) عن المساواةِ في (الفرصِ) في نظريتهِ (بوابةِ الانطلاق) ؛حيث يهتم بالوسائل الناجعةِ لإشباع الخيارات مثله مثل رولز، وصن، والتي أكد أن العدالة تتطلب موارد اوليةٍ متساويةٍ ضمن اطارِ سياسة عدم التدخلِ، مع العلمِ وبيد ان هذين الامرينِ لا يمُكنهما التعايشَ معاً بشكلٍ مريح [٤] . ويقصد بالتكافؤ في اطارٍ اخرٍ هي القيم المتعادلةُ والمتطابقةِ وهو كمبدأ المساواة يدل على حالةٍ من التماثل بين افراد المجتمع بعدما وظفتْ في نطاقها لتشملَ الحقوقَ الاقتصاديةَ و الاجتماعية [٥] .

ويحمل مبدأ تكافؤ الفرص بين طياته مبدأ (عدم التمييز)، ويتعرض مبدأ العدالة الاجتماعية في هذا الإطارَ في نطاقِ مبدأ المساواةِ داخلَ الدولة، حيث يتم تنظيمها وتنسيقها وفق نحو اتاحة الحق لجميع

---

[١] د.احمد أبراهيم منصور،عدالة التوزيع والتنميه ألاقتصادية رؤيه اسلاميه مقارنه ،ط١،مركز دراسات الوحده العربيه ،بيروت ،٢٠٠٧،ص١١٩.

[٢] محمد القاضي ،بوصلتك السياسية ،الناشر،المؤلف،٢٠٢٢ ،ص٦٠.

[٣] ميس محمد كاظم ،سياسة الانفاق الاجتماعي وبناء السلم المجتمعي في العراق"، اطروحة دكتوراه ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٢٠،ص٤٦.

[٤] مراد دياني، نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام،ط١،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٤،ص١٠٦.

[٥] د.احمد زكي بدوي،معجم مصطلحات علم الاجتماع،بيروت،لبنان،٢٠١٤،ص١٣٦-١٣٧.

الافراد الالتحاق بالوظائف العامةِ في إطار المساواة المنصفةِ في الفرص ،وتشمل القطاعات كافة التي تعمل على تحقيق التكافؤ في الميدان الصحي والتعليمي والوظيفي والمشاركة وغيرها [١].

وترى الباحثة أن هذا المفهومَ يترابط مع عدةِ مفاهيمٍ ويتداخل معها ،ويتم الخلط بينه وبين عدة مفاهيم اخرى ،وبالإشارة الى أن مفهوم المساواة لا يمكن تحقيقه الا اذا تساوى الافراد في مراكزهمُ القانونيه والواقعيه، وبما أن العامل الجوهري والمحرك للسلوك الاجتماعي وجود مواردٍ يُراد توزيعها وموارِدٍ يتطلبُ العمل على تحقيق فرص مثلى موجودةً لتحقيق الوجه الأمثل لحصول الافراد عليها في قطاعاتِ العمل والصحه ومحاربة الفقر ، وغيرها لابد من ان تتعرض هذه السياسه الى مبدأ عادل وهذا هو الذي يلجأ بدوره وضعه في نصب تحقيق العدالة الاجتماعية ، وان هذه الأوجه التي تعمل العدالة الاجتماعية داخل منظومة حقوق الأنسان ومجالاتها المتعددة تعبر على ان جميع الأفراد في المجتمع يحصلون على هذه الخدمات بطرق متساوية تكفل الاستقرار والسلم وهي تعمل عن طريق توفير الفرص ،وان تنوع صورها في كل مجال من مجالات حقوق الانسان لأنها عدت الرجعية المعيارية لكافة القيم الانسانية ، المتمثلة بالمساواة كفكرة واضحة ،وهي التي تعمل في نطاق الاستفادة من الحقوق كافة وبالأهم الاقتصادية والاجتماعية منها .

ثانيا: تمييز العدالة الاجتماعية عن انواع العدالة

بعد بيانِ مفهوم العدالة الاجتماعية ودلالاتهِ في المفاهيم الآخرى المشابهة له من مفاهيم حقوق الانسان ،سنتناول تمييز العدالة الاجتماعية عن أنواع العدالة وهي كالاتي :

١ـ العدالة الجنائية والعدالة الاجتماعية

عرفُت بأنها نظامٌ يستعمل لتطبيقِ القواعدِ الضروريةِ لحمايةِ المجتمع، ولتطبيق القواعد الأساسية في حمايةِ الافرادِ عن طريقِ ضبطَ الجناةِ والقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمةِ وايقاع العقوبة على كل من ثبت ادانته ،وتنفيذ العقوبة بالإليه التي تمنع الجانحين من العودة للجريمة والعودة بهم الى حظيرة المجتمع [٢]، وإما العدالة الاجتماعية فهي تعاونَ الافرادِ في مجتمعٍ معينٍ يحصلُ فيه كل فرد فيها على فرصٍ فعليةٍ ،ومتساويةٍ ، ويتعلم بأقصى ما تتيح له قدراته ،فتنطوي فيه منظومة العدالة الاجتماعية على بعض

---

[١] سناء الاسدي ،مصدر سبق ذكره،ص٣٢٢.

[٢] ينظر: د.محمد الامين البشرى ،العدالة الجنائيه ومنع الجريمه، دراسه مقارنه،ط١،،اكاديمية نايف العربيه للعلوم الامنيه ،الرياض،١٩٩٧،ص٢٢.

اجراءات منها تثقيفِ الأفرادِ وإتاحة امكانياتِ العملِ واحترامِ الفردِ والمجتمعِ بغض النظر عن طاقاتهمُ وخبراتهم، وتشمل هذا النوع كل من العدالة التوزيعيةِ والتكليفيةِ وعدالةِ المساواةِ [١].

ومن هنا يتضح أن العدالة الجنائية تبحث في نطاق الجريمة والعقاب والأجهزة التابعة لها والعاملة في إدارة منظومتها من الشرطة والادعاء العام والمحامين، اما العدالة الاجتماعية تسهم في بيان آليه توزيع الثروةِ وازالة الفوارق الطبقيةِ وتحمل الاعباء بين افرادِ المجتمعِ كافةً.

٢- العدالة الإصلاحية والعدالة الاجتماعية

وهي العدالة التي تهدفُ بالأساس الواقعي التركيزَ على الضحيةِ والمعتدي والمجتمع بألْيه اصلاحيةٍ ونظرةً شموليةً تعمل على إصلاحِ الضررِ بأكبر وسيلةٍ ممكنةٍ ، فهي تحدد نطاق الضرر الواقع على الافراد في مرحله معينه للوصول الى أكبر قدرٍ من تخفيفِ آثرها على هؤلاء الضحايا [٢] ،وإما العدالة الاجتماعية فيتم توظيفِ هدفها الأساسيَ بالعمل على رفعِ قيمِ المساواةِ بين من يملكُ كُل شيء ومن لا يملك شيئا ،حيث ينالُ الجميعَ استحقاقاتهم وفقا لحاجاتهم ولجهودهم المبذولة[٣]. وترى الباحثة ان العدالة الاصلاحية هي جزء مكمل لواقعِ العدالة الاجتماعية لأن الطرف الثالث في الاصلاح يهدف الى تخفيف الاثرِ الواقع في المجتمع بما يلقى على عاتقه من أعباء الحياة ولكن بوجه آخر للوصولِ الى حالةٍ من العدالة الاجتماعية .

٣- العدالة الأنتقآلية والعدالة الاجتماعية

وهي من الآلياتِ المستحدثةِ في النظامِ القانوني الدولي والتي تهدف الى إيجادِ المخارجَ القانونية والانسانية في بعضِ مراحلِ التحولاتِ السياسيةِ ، والتي تتضمن انشاء اجهزه تعمل على كشف الحقيقة ، والتعويض عن الضرر واصلاح مؤسسات الدولة، لضمانِ عدم تكرارِ الانتهاكات والافلات من العقاب على الانتهاكاتِ الجسيمةِ المتعلقةِ بحقوقِ الانسان [٤]، فعرفتها الامم المتحدة من خلال تقرير الامين العام السابق للأمم المتحدة الذي قدمته الى مجلس الامن على إنها مفهوم " يشمل كافة العمليات والاليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المسائلة واقامة العدالة وتحقيق المصالحة وقد تشمل الاليات القضائية وغير القضائية مع تفاوت مستويات

---

[١] نور صباح ياسر ،"ضمانات العدالة الجنائيه في التشريعات العراقيه" ،رسالة ماجستير،كلية القانون ،جامعة ديالى،٢٠١٨،ص١٩.

[٢] د.ثائر سعود العدوان،العدالة الجنائيه للاحداث،دار الثقافه ،عمان،٢٠١٢،ص٥٢.

[٣] نور صباح ياسر ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٢.

[٤] علي بخت التميمي واخرون، العدالة الانتقآليةفي العراق الذاكرة وافق المستقبل ، مؤسسة فريدرش ايبرت ،عمان،٢٠٢١، ص١٤.

المشاركة الدولية "[١] ، أما العدالة الاجتماعية فتجسد عمليةٍ ديناميكيةٍ مستمرةٍ، فهي ليستْ مجرد هدفٍ ينتظرُ الوصولُ اليه أنما آليةمستمرة دائمة، ولهذا تختلف رؤيتها بتوافرِ الاساس والقاعدةِ للمجتمعِ ؛عن طريقِ ايجادَ سياسة اقتصاديةً حكوميةً تتعاون مع المؤسسات الدينية والتربوية منها [٢].

وترى الباحثة إن العدالة الانتقآليةهي وسيلة ناجعةِ للوصولِ عدالة اجتماعية فعلية لكونها ترفع قيمة الهدف المتوخاة والمنطلق الأساس في المجتمع لإحقاق العدلِ بالانتقال ِمن اوضاع سابقةً الى اوضاعٍ قائمه حاليا اكثر تطورا، والذي يعزز من قيم المساواة الفعلية التي تتطلبها العدالة الاجتماعية .

٤-العدالة الدستورية والعدالة الاجتماعية

وهي العدالة التي تحمل مبدأين متكاملين حيث يتمثل فيها "أن لكلِ شخصٍ الحق ذاته، الذي لا يمكن الغاؤه في ترسيمه من الحريات المتساوية(يقره الدستور) ...المتسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته "،و يجب ان تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: أولهما أن اللامساواة يجب ان تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفه بالفرص وثانيهما ، يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققه أكبر مصلحه لأعضاء المجتمع الذين هم اقل مركزا "، فالإرادة السياسية التي يمثلها الدستورَ حاسمةً في تحقيقِ العدالة الاجتماعية [٣]، وان أكثر ما تطرق اليه في نطاق العدالة الدستورية هو التحدث عن العدالة الضريبية في التشريعات العربية وحمايتها في دساتيرها ، ،وأن إعمال العدالة الاجتماعية في نطاق التشريعات الضريبية للحصول على عوائد الاموال وتوزيعها امراً الزامياً وتحديد الاثار المترتبة عليه بما لا يخل بالعدالة الاجتماعية بما يكفل الاستقرار والتوازن [٤].

وفي هذا السياق ترى الباحثة ان الدستور يكفل وضع التشريعات التي تعمل على احقاق العدالة الاجتماعية في نطاق نصوصها الدستورية بالتنظيم القانوني لها و ان العدالة الدستورية هي اساس التنظيم القانوني لكونها المرتسم لحقوق الافراد وواجباتهم وبيان سياسة الدولة المتبعة وآليةالانفاق العام .

٥- العدالة ألاقتصادية والعدالة الاجتماعية

---

[١] موجز تقرير الامين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقآليةفي مجتمعات الصراع ومجتمعات مابعد الصراع ، مجلس الامن ،٢٠٠٤ ،التقرير (S/2004/616) ،ص٢.

[٢] حيدر ماجد حسن، "العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة :دراسة تحليلية لمدينة الكوت "،أطروحة دكتوراه ،مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ،جامعة بغداد،٢٠١٤، ص١٩.

[٣] محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصربحث في نموذج جون رولز)،ط١، ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٤ ،ص٢٨- ص٢٩.

[٤] د. احمد عبد الحسيب السنتريسي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٤ .

ترتبط اغلب الكتابات بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالتعامل مع إن العدالة الاقتصادية هي جانب من جوانبها ، حيث إن التمييز غير مرضٍ فكرياً لكونهِ يعملُ على إضفاءِ الشرعيةِ على فصلِ المجالين الاقتصاديَ والاجتماعيَ عن بعضهما، وعليه يمكنُ أن يحدَ هذا الاتجاه بشكل خطيرٍ من أمكانيةِ النهوضِ بالعدالة وخاصة داخل المؤسسات والمنظمات التي تمارسُ وظيفةً معياريةً تتعلقُ بمسائلَ التنميةِ ، فضرورة النظرِ الى العدالة الاقتصاديةِ كعنصر من عناصر العدالة الاجتماعية للدفاعِ عن المنظورِ الاجتماعي للشؤونِ الانسانيةِ، وهذا ما يلاحظ في تقريرِ الامم المتحدةِ التي تعرفُ العدالة الاقتصاديةَ بأنها وجودَ فرصٍ للعملِ والتوظيفِ الهادفِ وتوزيعِ مكافآت عادلةً للأنشطةِ الانتاجيةِ للأفراد لتحقيق العدالة الاجتماعية [١]'ولكون السياسات الاقتصادية تتراوح بحكمِ المراحلَ المتعددة التي يمر بها ، فتحقيق العدالة الاجتماعية يفترضُ أن يتمَ توزيعُ فوائدَ النموّ الاقتصاديَ على المجتمع كافة ، بحيث تكون له القدرةُ على انتشالِ طبقاتِ المجتمعِ الفقيرةِ ولتوسيع شرائح مجتمع الطبقة الوسطى الذي يسهم بدوره في خفض التوترات الاجتماعية في حدها الادنى، لذا ان تحقيق العدالة ألاقتصادية تتطلب النموَ الشاملَ بجعلها آليةتمكينً لشرائحِ المجتمع كافة و تهدف الحصول على تعليم بإمكانيات تكنلوجية جيدةٍ وعآليةتعمل على تضييق الفجوةِ بين الافراد كافة ، مع الاشارةِ ان المسؤولية ليس على الدولة فقط بل تشارك مؤسسات المجتمعِ المدني في حصر الفئات الضعيفةِ ولإيصالَ الاموال اليهم بشكل مؤسسيّ بدلاً من العشوائية الوقتيةِ، وايجادَ تكافلُ اجتماعيٍ مسؤول [٢] ، ولذلك ان دمج حقوق الانسان في التخفيفِ والنضالِ من الفقرِ والجوعِ والتشردِ وعدم المساواةُ والتكافؤِ في فرصِ التعليمِ يمكنَ المجتمعاتَ والافرادَ من تحقيقِ المطالب الاجتماعية ،حيث تم وضع مبادئ لتحقيق العدالة ألاقتصادية ومنها(الحدود-العدالة الاجتماعية -ردود الفعل) والذي يقتضيَ بأنه ليس من حقِ كلِ شخصٍ أن يتجاوز في تملكهِ لوسائلَ الإنتاجِ بالشكلِ الذي يستعبدُ الاخرين ويمنعهمُ من فرصةِ المساهمةِ فيه كي يكتسبونَ الدخلَ لصالحِ أنفسهمُ، أي ليس من العدل تركيز ملكية ادوات الانتاج والاصول في عددٍ قليلٍ من الافرادِ والأسر والتي تجعلِ من الاخرينَ مستبعدين من حق المشاركةِ في العملياتِ الاقتصاديةِ، لذا يعمل هذا المبدأ بإحداثِ التوازن والعدلِ والنظام الاقتصادي وعليه تحقق العدالة ألاقتصادية العدالة الاجتماعية عندما تسعى النظم الاقتصاديةِ الى عملية دمج المبادئ الاخلاقيةِ الى جانبِ تكافؤ الفرصِ مع توظيفِ فرصتي المشاركةِ والتوزيعِ وهو الذي يشكل الهدفَ النهائيَ للعدالةِ الاقتصاديةِ [٣].

---

[١] أ.م.د.حسين احمد خليل،"العدالة ألاقتصادية في مجتمعات مابعد الصراع"بحث منشور في المجلة الدولية للدرسات الاقتصادية ،برلين-المانيا، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجة الاقتصادية والسياسية ، جامعة كربلاء العدد١٩ ، المجلد الخامس ، تشرين الثاني، ٢٠٢١، ص٣٢٢.

[٢] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، نماذج النمو الاقتصادي ، دار ناشري الالكترونيه ، ٢٠١٨ ، ص٤٣– ٤٤.

[٣] د.ريهام أحمد ممدوح حسين،أثر التكنلوجيا الماليه على العدالة ألاقتصادية ،بحث منشور في المجله العلميه للاقتصاد والتجاره،العدد ٤ ، المجلد ٥٠ ، خريف ٢٠٢٠،ص٤٨٣-ص٤٨٥.

٦- العدالة التوزيعية والعدالة الاجتماعية

وتعرف العدالة التوزيعيةَ على إنها عدالة المخرجاتِ أو العوائدَ ،ويشار إليها ببعديينِ اساسيينِ وهما (البعدُ الماديّ) ويقصدُ به حجمَ المكافأتِ التي يحصلُ عليها الافراد داخل المنظومةِ المجتمعية ،و(البعد الاجتماعي) ويقصدُ بها معاملةَ الجهةِ المختصةِ للأفراد هؤلاء، حيث تم إدراج مجموعه من القواعد التي تحدد العدالة التوزيعيةَ وتشمل :

١- قاعدةِ الاسهاماتِ أو الجهد : وهي التي تهدفُ الى إيجادِ وتحقيقِ مستوياتِ انتاجيةً مرتفعةً

٢- قاعدةِ الاحتياجات :وهي التي تهدفُ الى تعظيمِ الرفاهيةِ أو المصلحةِ الشخصيةِ للفرد

٣- قاعدةِ التساوي: وهي التي تهدفُ بالحفاظِ على قيمِ الانسجامِ والتوافقِ وأن يكونَ توزيع الاعمالِ والمهامِ مبنيٌ على قاعدةِ التساوي بين الكافة [١] ، وتشمل العدالة التوزيعية استفادة الطبقات المختلفة او ما تسمى ذو الدخل المنخفض من الدخل الكلي النهائي من خلال فرض ضرائب تصاعدية او الاعانات التي تفرضها الدولة على الافراد والمؤسسات ،أو هو ما تقوم به الدولة من خلال سياستها الاقتصادية بعملية تحويل الأموال أوالخدمات بين مختلف الطبقات[٢]، وتتمثل تحديد العدالة الاجتماعية داخل العدالة التوزيعية فيها واقعاً عملياً يتكونُ من خطوتينِ فتتضمن الخطوة الأولى عدالة النتيجةِ ، وأن فقدت النتيجةَ فأن الخطوةِ الثانيةِ تتضمن عدالة العملية وهي التي تفضيَ الى النتيجةِ ، ويطلقُ على هذينِ العمليتينِ والجانبينِ منْ العدالة (بالعدالة الإجرائية والعدالة التوزيعية) فمعيار العدالة التوزيعيةِ هو الانصافَ، وهو المعيار الذي يتضمن ان الحصول على المنافعَ الاقتصاديةَ التي يتطلب أن تتناسبَ مع عاملي التكاليفِ والجهودِ المقدمة للأفراد[٣]، وأشار رولز الى (مبدأ الفعاليةِ) بمبدأ العدالة التوزيعيةِ، ويخالفه بمبدأ التفاوتَ ويربطهُ بالليبرآليةالكلاسيكية، حيث هي إحدى المطالباتِ المقدمةِ من المتعاقدينَ في المؤسساتِ بأن توجد العدالة التوزيعية في صالحِ كل شخصٍ، ويعتبرُ التوزيع الفعال احدى الطرق التي لا يمكنُ ان نجدَ افضلَ منها مردوديةً على مستوى

---

[١] جلال رسم يونس الزيدي ،"العدالة التنظيميه وفق نموذج نيهوف ومورمان والالتزام التنظيمي وفق نموذج آلن وماير وعلاقتهما بالنجاح الاداري لدى مديري المدارس الثانويه"،أطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد،كلية التربيه ابن رشد للعلوم الانسانيه،٢٠١٧،ص٣٣-ص٣٤.

[٢] عبد القادر محمد رضوان ،مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،١٩٩٠ ،ص٣١ .

[٣] سارة ماكسويل ،خطأ في السعر والتكلفة الحقيقية للتسعير ،ترجمة ضياء وراد ،مؤسسة هنداوي ،عمان ،٢٠١٧ ،ص٤٠ .

التبادلِ؛ حيث لا يمكن لأي فرد من ان يحسنَ وضعهُ وهو يسيء لوضع الاخر[١]، فالعدالة التوزيعية عملية تعكس التصوراتَ والافكارَ المتعلقة بأنصافِ النتائجِ والغايات، التي تحققت بتوزيعِ الموارِدَ والمكافآت بين العاملين والافراد كافة ، ولهذا وجدت العدالة التوزيعية لتكمل العدالة الاجتماعية [٢]

.

٧ـ العدالة التصحيحية والعدالة الاجتماعية

وهي عملية ألبحث المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في عمليتي توزيع الدخل والنفوذ والثروةِ، وعلى وجه الخصوصِ آلية تدخلِ الدولةِ في فرضِ الضرائبَ التصاعدية على الافراد ذوي الدخل المحدود ،وعملية اعادة توزيع الملكيةِ وتوسعها في زيادة الانفاق الاجتماعي، والجدير بالملاحظة أن تقريب الالياتِ والفوارقَ في عمليتيِ توزيعِ الفوائدِ وتقسيمِ النتائج ذات أهميه حيث أن اللامساواةَ الحاصلة في النتائجِ تتحول بوجهتها الى اللامساواة في الفرص وعلى الوجه الامثل عندما تكون هنالك مساحاتٍ واسعةٍ من العمل المتاح، ووجود اليات تنظيم العمل يصبح امراً لازماً تقريب الفروق هذه للوصول الى المساواةِ وتكافؤَ الفرصِ لأنها تعتبر الاداةَ التي تحدُ من مفعولِ عودةِ سيطرةِ القوى ،التي تمثل النظام الطبقي والتي تعملُ على سد أبواب الحراك الاجتماعي أمام قطاع واسعٍ من المواطنينَ كافةً [٣] ، فالعدالة التصحيحية، هي الوجه المكملَ للعدالة التوزيعية، ولا تظهر في صورتها الا بعد ان تتحقق الاليه التوزيعية المثلى ،وكما ان الفائدة من وجود عدالة التوزيع لا تتم بوجهتها وتستمر الا عن طريق العدالة التصحيحية حيث تستهدف الأخيرة الى النظر الى الفئات المحرومة ،و ما رافق احوالها من الماضي والحاضر فهي ليستْ مسألة النظر الى هذه العدالة وجود فقط مساواة او مسألة تساوي التوزيعِ الخدماتِ والموارد ، او في السياسة المؤسساتية المتبعة من قبل الحكومة وما يوفره القانون، انما هي آلية تتضمن وضع شروط مميزه تعطى لأفضليات او لنوعيات من الجماعات الذين طال مدى حرمانهم ، فتواجهُ صعوبةً جمةً فيما يتعلقُ بالعدالة الاجتماعية لصعوبة تعويض الانسان عن سنواتِ الحرمانِ والشقاءِ التي تعرض لها، ولهذا لا يستخدم معنى التعويض في المواقع الاجتماعية والإنسانية ولكن يمكن ان يشمل التصحيح بأعاده الامور الى وضعها الامثل في الوقت الراهن دون السنوات الفائتة ولاسيما الجانبين الاجتماعيَ والإنساني التي ستسهم بدورها في تحقيق العدالة الاجتماعية [٤].

---

[١] محمد هاشمي ،نظرية العدالة عند جون رولز نحو عقد اجتماعي مغاير،ط١،دار توبقال للنشر ،المغرب ، ٢٠١٤،ص٢٩١.

[٢] د.مهدي صالح مهدي السامرائي،الفكر الاداري والقيادي الحديث،دار اليازوري، عمان ،٢٠٢١ص٣٣،ص٣٤.

[٣] د.أبراهيم العيسوي،العدالة الاجتماعية والنماذج التنمويه مع أهتمام خاص بحالة مصر وثورتها،ط١،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات،بيروت ،٢٠١٤،ص١٧-ص١٨.

[٤] د.صلاح هاشم،العدالة الاجتماعية والحق في التنميه،مؤسسة فريدرش ايبرت مكتبة مصر،٢٠١٥،ص٣٠-ص٣١.

المطلب الثاني

أنماط العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها

للعدالةِ الاجتماعية انماطٍ ومرتكزات عدة وهي توضع في الدراساتِ الاقتصاديةِ والتنمويةِ بآلية هرمية ، ولأنها هي جزءْ أساسيٌ تنهضُ بها العدالة الاجتماعية سنتناولها على فرعين،يتضمن الفرع الأول ،أنماط العدالة الاجتماعية ،والفرع الثاني سنتناول مرتكزات العدالة الاجتماعية وفق الآتي :

الفرع الاول

أنماطِ العدالة الاجتماعية

العدالة بصورةٍ عامةٍ تشملُ عدةَ انماطٍ تعمل على تحقيقها وهي لم يخرجُ عنها باتخاذها لهذه المضامينِ والمقتضياتِ طوالَ التأريخِ البشريّ وتعبر عن المبادئ والأسس لها وتقسم هذه الانماط الى :

١- تحقيق عدالة الحاجات: وهي العدالة التي يتم بموجبها إيجادِ آلية لتوزيعِ الموارد بين الافرادِ كافةً لإشباع حاجاتهم وبناء على ذلك أن تخصصَ مواردَ المجتمعِ حسبْ حاجاتهِ من الخدماتِ وغيرها، وهوَ مفهومٌ ارتبطَ بالمساواةِ ومدلولَ الحاجةِ وهوَ امرٌ يصعبُ تحديدهُ بدقةٍ ، ولهذا نادى أنصارَ المذهبِ الاشتراكي بضرورةِ التوزيع بناء على معيارالحاجاتِ التي تعرفُ وفقا للمعاييرِ السائدةِ في الفكرِ والزمانِ المبحوثينِ [١].

٢- تحقيقِ عدالةِ التكافؤ: وتمثلُ المساواة القانونيةَ والتي أشيرتْ بها كمبدأ التكافؤ الأساسي، ويقصد بها تكافؤ الفرصِ والإمكانات القانونيةَ فقط دونَ الإمكاناتِ الماديةَ او الفعلية [٢].

٣- تحقيق عدالة الانصاف: وهي التي تبررُ موقف الاعتماد التبادلي في السوقِ، بحيثُ يقومُ الفرد بموجبها تحقيقِ التوازنِ بين استثماراتهِ ومخرجاتهِ.

٤- تحقيق عدالة القانون: والتي وضحتَ بأنها نوعُ من العدالة يقررهُ ممثلو السلطةِ القانونية للمجتمع حيثُ يتم بموجبها تطويرِ أشكالِ العدالة جميعها بتوظِيفها في تطويرِ القوانين وتعديلها وتقويمها ،وبسنها في

---

[١] د.صلاح احمد هاشم،العدالة والمجتمع المدني ،حالة مصر،كتب عربيه،مصر،٢٠٠٥،ص١٢٠

[٢] أ.م.د.احمد فاضل حسين العبيدي ،"ضمانات مبدأ المساواة في بعض الدساتير العربيه" ،اطروحة دكتوراه،كلية القانون ،جامعة بغداد،٢٠٠٥،ص٢١.

قوانين تجعل منها هي المحددَ الوحيدَ لاستحقاقاتِ هذا الفردِ بصرفِ النظرِ عن حاجاتهِ واستثماراتهِ أو آرائه داخلَ المنظومةِ المجتمعية الواحدةِ [١].

وعلى هذا الأساس ظهرت العدالة الاجتماعية بمنظومة تركزت عدة أبعاد شملت الاتي :

١- البعدُ الاجتماعي: ويتمثل بالقضاءِ على الفقرِ وهو ذو الأثر المباشر على الحقوق ألاقتصادية والاجتماعية ،وهو ما تعمل عليه برامج التنمية منذ مده [٢].

٢- البعدُ الاقليمي: وهو ما يتعلق بالتفاوت في توزيع موارد الدولة والدخل القومي بين المحافظات واقاليم الدولة كافة وهو يرتبط بآلية الدولة وسياساتها اتجاه الدول الاخرى ودورها في توسيع هذا التفاوت او التقليص منه.

٣-البعدُ البشري: وهو الذي ينصب في منظومة حقوق الأنسان ودراسة الحاجة ومتطلبات مسألة تكافؤ الفرص من أجل توسيع حرياتهم وتطوير قدراتهم للبشر كافة.[٣]

٤-البعدُ المؤسسي: ويشمل المشاركة السياسية بإيجاد مؤسسات وطنيه تكفل صنع القرارات العامة الوطنية المرتبطة بالحقوق والحريات السياسية.

٥-الأبعادُ التنموية المستدامة: وهو الذي يشمل حقوق الأجيال القادمة والحاضرة وهو ليس فقط في توزيع الموارد وما الى ذلك إنمّا تشمل اعباء الدين العام ؛لزيادة متطلبات الحياة المجتمعية [٤].

ووفقا لهذه الأبعاد والأنماط في العدالة الاجتماعية وضعت الدراسات عدة مقاييس للعدالة الاجتماعية فيها وهي كالاتي :

١- قياس مؤشر الدخل :ويتم قياس العدالة الاجتماعية وفق آلية توزيع الدخل بين الافراد على المستويين القومي والمحلي وبناء على عدة تصنيفات أساسية ومنها، الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، النوع ، المهنة ،الموقع ،وهي من الامور الهامة لقياس المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع .

٢- الحصول على المعرفة :ويستعمل هذا المؤشر فيما يتعلق بنسب الالتحاق بالجامعات والمدارس ،ونسبتهم الى السكان ،ومع أهمية جودة التعليم المقدمة للأفراد ،فالتعليم بما يشمل من التدريب المهني

---

[١] ناديه السوداني ،مصدر سبق ذكره،ص١١.
[٢] د.فاكيه سقني ،التنميه الانسانيه المستدامه وحقوق الانسان ،ط١،مكتبة الوفاء القانونيه ،الاسكندريه،٢٠١٨، ٢٨٤.
[٣] أ.د.رفاه شهاب الحمداني،د.نسرين رياض شنشول،سيسات الاصلاح الضريبي للمؤسسات الدوليه وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية العراق بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجا ،ج،ط١ ، ٢٠١٨،ص ١٣٧.
[٤] د.صلاح هاشم،مصدر سبق ذكره،ص٣٢.

والأمية وتعليم الكبار ،هو عنصر هام في تمكين الافراد في الحصول على الفرص الجيدة في العمل والتي تؤثر في الحراك الاجتماعي ،وأهميتها في ظل الثورة المعلوماتية اصبحت ذات أهمية في تقييم عدم المساواة المرتبطة بالتعليم والمعرفة .

٣- عملية توزيع الخدمات الصحية وتحقيق الأمن الاجتماعي والبيئة الآمنة :هناك مؤشرات تقليدية للحياة الجيدة تشمل معدلات الوفيات للأطفال والاختلافات النوعية المتعلقة بالجنس ،والوضع الاقتصادي للأفراد والاجتماعي ،ومتوسط العمر، والسكن ،حيث تستخدم هذه البيانات مع بيانات اخرى تقدم حول توزيع العناصر المجتمعية الواجب تقديمها للأفراد ومدى امكانية الحصول على الخدمات الصحية وجودة الخدمات المقدمة .

٤- فرص العمل :وهو مؤشر المساواة في الحصول على فرص عمل والذي يعد في الدول المتقدمة الآن هو المحدد الأساس في توزيع الدخل والمؤشر الفعال لقياس العدالتين الاجتماعية والاقتصادية .

٥- الثروة والممتلكات :وضع مقياس آلية توزيع الثروة في المجتمع لقياس مدى تحقق العدالة الاجتماعية لكونه لا يتضمن احتساب رأس المال وحسب ؛ بل يحتوي الممتلكات المادية والتي تشمل الأراضي والمباني ،فتوزيع الدخل والممتلكات يحددان الوضع الاجتماعي للأفراد والنفوذ السياسي [١].

[١] حيدر ماجد حسن ،مصدر سبق ذكره ،ص٢١-ص٢٢.

الفرع الثاني

مرتكزات العدالة الاجتماعية

ترتكز العدالة الاجتماعية في منظومتها الى آليات عدة تساهم في الوصول الى العدالة الاجتماعية حيث تضع الأساس والمرتكز لتثبيتها بكونها احدى الدعائم الاساسية للإرادة العامة ، وتقسم هذه الاليات الى الاليات الذاتية وتنقسم هذه الاليات الى المرتكزات الذاتية (المعنوية) ،والمرتكزات المادية، والاليات القانونية وتتمثل بالتنظيم القانوني للعدالة الاجتماعية و تطبيقها عبر كل من وحدوية التخطيط المشترك في البرامج الحكومية التنموية ،وسياسية تمكين الفقراء ،والضمان الاجتماعي ،والحماية الاجتماعية ، واليات تفعيل الحكم الرشيد وسنتناولها كالاتي :

أولا: الاليات الذاتية : وهي المرتكزات التي تنحصر بذات الفرد وتشمل كل من :

١- مرتكزات ذاتية (معنوية): وهي التي تتضمن آلية تحقيقَ العدالة الاجتماعية بكافةِ جوانبها المعنوية التي تكمن في شخصيةِ ألفرد او الطبيعة الإنسانية ، حيث تعمل العدالة الاجتماعية على إعادة القيم المعنوية وردها الى المكانة المستحقة بعد ان عملت القيم المادية لمدة طويلة من الزمن في التضييق عليها واخفائها وإنكار حقها في الوجود، فليس في واقع الأمر أن الفرد يهدر كرامته من أجل ما يكون في المقابل بحقه في الحصول على فرصه في الحياة وهو من حقه.

ثانيا- مرتكزات المادية: تعمل الحقائق المادية في جملتها ومرتكزاتها بتوجيه الهدف بسد الحاجات الإنسانية ،ورفع الظلم عن المجتمع بصيانتها لحق الفرد بتوفير لقمة العيش للجائع والمأوى باعتبارها حقا له وليس منة من احدهم ، فبلرغم أن الحديث عن لقمة العيش لها أهمية في حياة الانسان ولكنها ليست كل شيء ولكن لا يعيش الفرد إلا بها [١] ، حيث اثبتت العدالة الاجتماعية في تجارب الدول المتقدمة انها لم تصل هذه الدول الى مراحل من تحقيق العدالة الاجتماعية الا من خلال وضع منظومه عادله للتوزيع من خلال العمل بوجود أرادةً سياسيةً تخططُ للعملِ على تحقيقها في الموازنة العامة للدولة، اي ان غياب اراده سياسية متكاملة لإعادة توزيع الدخل يجعل من الموازنة العامة للدولة أداة عشوائية في الخطة الاجتماعية المعدة من قبل الدولة[٢].

---

[١] د.صلاح هاشم،مصدر سبق ذكره،ص١٩.

[٢] علي محسن داود،"آليةتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع التخصيصات الاستثماريه في ظل اللامركزيه الاداريه :بحث تطبيقي في محافظة واسط"دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي،كلية الاداره والاقتصاد،جامعة بغداد،٢٠١٣،ص١٥.

ولبيان الموائمة بين خواص تحقيق العدالة الاجتماعية والمرتكزين المقامة عليها المادية والمعنوية، يتم العمل بالربط بين الملكية الفردية والملكية الجماعية حيث تعمل الملكية الفردية على إشباع الحاجات الإنسانية التي هي ناتجه من ثمار مكسبه الخاص به ، والملكية العامة هي الضمان على أن العمل الجماعي هو ذو ناتج واحد اجتماعي لكل الافراد ليتمكن من سد الفراغاتِ والحاجه ومبدأ التكافل الاجتماعي والتوازن حيث يعد هو الحد الأدنى الذي ينبغي على الدولةِ توفيرهُ للأفراد كافةً وهو ما أشار اليه الاسلام في كل مراتب حد الكفاية ،فما دام الحد الادنى هو الكفاية لابد من تمكين التوازن بنفي حالة الطبقية ونفي أي إمتيازات إجتماعية او إقتصادية بين فئة وأخرى[١].

ثانيا : الاليات القانونية :سبق وأشرنا الى أنها تتمثل بالتنظيم القانوني بصورة اساسية والتي سنتناولها في التنظيم القانوني لها ، ولأهمية الاليات التي تعمل بصورة قانونية سنتناول كل من :

١- وحدوية التخطيط المشترك في البرامج الحكومية والتنموية

أن العدالة الاجتماعية تمثل نظام اقتصادي – اجتماعي يهدف الى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الافراد كافة فهي تمثل حصة تشاركية من خيرات المجتمع وتسمى أحيانا العدالة المدنية[٢] ،وللوصل اليها في العصر الحاضر تعمل البرامج التنموية على تعزيز الإنصافِ والعدالة الاجتماعية بعدما كانت فكرة الانصاف تذهب الى المكافأة (بحسب ما يقدمه الفرد من مساهمته)، وتطورها الى ان تذهب بالنظر اليها بفكرة عدالة التوزيع، ولان الوجه الاخر لعدم الانصاف يؤدي الى الحاق الضرر سوآءُ بأفراد الجيل الحالي أو الأجيال اللاحقة ،فعملت برامج التنمية المحلية داخل كل بلد بدراسة آلية الاستخدام العقلاني للموارد من خلال عدة مبادئ وهي تمثل دراسة المواد ألاقتصادية والمخرجات من هذه المشاريع وزمن التنمية ووقتهاِ ،وهو ذو التأثيرِ المباشرِ والاثر في الإسراعِ بتحقيقها ولاسيما الاثارالاجتماعية والاقتصادية لها[٣] ، وهو ما تعمل عليه أيضا الخطط التنموية في العراق وإجراء المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي ٢٠٠٧و٢٠١٢ من قبل وزارة التخطيط العراقية [٤].

---

[١] عذراء عليكان بدر الموسوي،"الملامح الاخلاقيه في الاقتصاد الاسلامي وسد الحاجه في توزيع مابعد الانتاج(انموذجا)"،رسالة ماجستير كلية العلوم الاسلاميه،جامعة كربلاء،٢٠١٧،ص٣٧.

[٢] مروان كاظم وجر الساعدي،" العدالة الاجتماعية في الفكر التربوي المعاصر وتوظيفها في العملية التربويه" رسالة ماجستير،جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعوم الانسانية ،ص١٢.

[٣] سليمه هاشم جار الله،"التنميه المحليه في ظل تحديات ومتطلبات الاستدامه والتمكين والانصاف العراق حاله دراسيه "،أطروحة دكتوراه،الجامعه المستنصريه ،كلية الاداره والاقتصاد،٢٠١٧،ص٥٤- ص٥٥.

[٤] المصدر نفسه ،ص١٠٩.

٢- سياسية التمكين

حيث يختلفُ مفهومَ الفقر نظراً لاختلاف الأزمنةِ والثقافاتِ والوقتِ وربما يكون مؤقتا لازمةً او دائم ، ونظراً لتداخل العوامل الثلاث الاجتماعية والاقتصاديةِ والسياسيةِ والتي تؤثر عليه بصورة مباشره فهو حالة من الحرمان المادي الذي يوضحُ ويترجمُ بآلية تعبرُ عن نقص في إنخفاضِ استهلاكِ الغذاء نوعاً وكماً وتدني المستوى التعليمي والصحي والسكني لهم وفقدان الضمانةِ في مواجهةِ حالاتِ الاعاقةِ والمرضِ والبطالةِ [١]، حيث ان العدالة الاجتماعية تمثل سياسة ومنظومة من التشريعات تمكن الدولة من حق التدخل لرفع المستوى المعيشي للفقراء والمحرومين من خلال فرض الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة واستقطاعات معينة لتعود به على الفقراء في المجتمع بصورة خدمات صحية او تعليمية او اموال تعويضية نقدية وتعمل على استراتيجية التمكين بانها حق للأسر الضعيفة في تحسين نوعية الحياة بغض النظر عن مدخلاتها ،وايجاد آلية دعم وإعانات ومساعدات عن طريق آلية توزيعية مسؤولة عن تقديم الخدمات لتحقق المساواة والفرص والتكافؤ والانصاف ، والحد من الاستبعاد الاجتماعي عن طريق العيش الكريم والحفاظ على الكرامة والحياة اللائقة [٢].

٣ - الحكم الرشيد

ويقصد به "كل العمليات الحكم والمؤسسات والممارساتِ والتي يتم من خلالها اتخاذ القراراتِ بشأن القضايا ذات الاهتمامِ المشتركِ وتنظيمها" ومن منظور حقوق الانسان "هو اساساً عملية تقومُ بموجبها المؤسسات العامةَ بتيسير الشؤون العامةِ، وإدارة الموارد العامة، وضمان إعمال حقوق الانسان" ويتم عن طريق المؤسسات الديمقراطية وتقديم الخدمات العامة ومبدأ سيادة القانون واستراتيجية مكافحة الفساد[٣]،وهي مهمة الدولة في العملية التوزيعية لمواردها ومدخلاتها ، حيث تطور الحكم الرشيد على مر الزمن وقد حدد المجتمع الدولي بشكل مباشر في الوثائق والمؤتمرات الترابط بين حقوق الانسان والتنمية والادارة فهي تعمل على تعزيز رفاهية الفرد وتوسيع فرصهم وقدراتهم المتاحة وحرياتهم الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما الطبقات الأقل حظا حيث طرحت الامم المتحدة في عام ٢٠٠٤ آلية

---

[١] د.عبد الرحمن سيف سردار،اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل ،ط١،دار الرايه للنشر والتوزيع،عمان ، ،٢٠١٥،ص٢٧.

[٢] د.السيد حسن البساطي جاد الله ،دور الاخصائي الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،٢٠١٥ ،تاريخ الزيارة (٢٠٢٢\١\٢٢) ،على الموقع الالكتروني (https://www.researchgate.net/publication/309154861_dwr_alakhsayy_alajtmay_fy_thqyq_al dalt_alajtmayt_llfqra).

[٣] مفوضية الامم المتحده الساميه لحقوق الانسان ،مكتب المفوض السامي ، الحكم الرشيد، تاريخ الزياره (٢٠٢٢\٢\٦)،متاح على الموقع الرسمي الالكتروني (https://www.ohchr.org.com) .

التآزر بين الحكم الرشيد وحقوق الانسان [١]، وفي سبيل الوصول للعدالة الاجتماعية عن طريق الحكم الرشيد وضعت مؤشرات ترتبط بشكل وثيق بعدة مفاهيم أساسية لابد من توافرها نسبيا في أي مجتمع من المجتمعات وتشتمل على كل من التنمية المستدامة ،والادارة الفعالة القوية ،وفاعلية الدولة في تطبيق القانون من قبل الأجهزة التنفيذية ،ومشاركة الافراد في البرامج الطوعية والربحية ،وغيرها وحددت بعض المؤشرات على ستة امور وتشمل (ابداء الرأي والمسائلة ،الاستقرار السياسي ،الفاعلية الحكومية ،مبدأ سيادة القانون ،سياسة مكافحة الفساد والرشوة)[٢].

ومن خلال البحث يتضح أن هذه المرتكزات الأساسية للعدالة الاجتماعية هي ما تعمل عليه أغلب الدول برسم سياستها وبرامجها التخطيطية عبر الوزارات والجهات الفاعلة فيها ،وعلى الرغم من صعوبة الوصول اليها وتحققها لدرجة الاكتمال ألا أن اعتمادها من قبل الاعلانات والمواثيق العالمية مثلت جوهر الالتزام والمتابعة من اجل ضمان الوصول إليها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ،عبر مراقبتها وتقديم التقارير المنظمة عنها ،والحكم الرشيد يمثل الاليات الفعلية الحقيقة للوصول للعدالة الاجتماعية والتي تعمل الحكومة العراقية عبر محاولات عديدة لمكافحة آفة الفساد المالي والاداري لكونها تبعد العراق عن مؤشرات الحكم الراشد بارتفاع معدلاتها وهو ما أضعف بدوره آليات الوصول للعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

---

[١] رواء جميل حميد،مصدر سبق ذكره ،ص٣١.

[٢] احمد حمدي احمد، "الحكم الرشيد و أشكآليةادارة الثروة النفطية في العراق :دراسة تحليلية "، مجلة الجامعة العراقية ،العدد ٣٨ ، المجلد ،٢،٢٠٢٠ ص٥٠١.

المبحث الثاني

التطور التأريخي للعدالة الاجتماعية ونظرياتها

لأهميةِ العدالة الاجتماعية في البعدِ النظميِ الاجتماعيِ والقانونيِ المتمثلة عبر المراحل الزمنية والتطورات الفكرية في الحضارات والديانات وصولا الى وضع العدالة الاجتماعية ما بين المفكرين الغرب والإسلاميين، ولكونها فكرة يصعب ادراكها ببداياتها وانطلاقاتها الأساسية سنتناولها بالدراسة في مطلبين يتضمن المطلب الاول التطور التاريخي للعدالة الاجتماعية في الحضارات والديانات وفي المطلب الثاني نظريات العدالة الاجتماعية

المطلب الاول

التطور التاريخي للعدالة الاجتماعية

من المتعارف عليهِ أن اي فكرةً وصلَ اليها المجتمعُ البشري في تطورها الأنساني وفيها شيء من الكمالِ او النقصِ لم تصل الى هذه الصورة إلاَ عبرَ مرروها بمراحل ظرفيةً مثلت مجموعة من المراحل وصلتْ الينا بهذه الآلية عبر نضوجهاِ وتطورها لتظهر الى البشرية بهذه الصورة ، وبما أن العدالة هي فكرة قديمة ليس لها تاريخ معين ألا انَها ظهرت ملاصقةً للنفس البشرية ومرتبطة بذات الانسانِ وعليه لا يمكن انكارَ حقيقةَ وجودِ قواعد تأريخيه في كافة الحضارات تتعلق بإطار العدالة ومضمونها وسنتناولها كلمحة تاريخيه في السياق الاتي :

الفرع الأول

العدالة الاجتماعية في الحضارات القديمة

تمثل الحضارات المنطلق الاساسي والفكري للجوهر الانساني والتي عملت منذ الازل الوصول الى العدالة والتي تمثلت في كل حقبة زمنية معينة ولأهميتها بالوصول الى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر الزمن سنتناولها كالاتي :

اولا: العدالة الاجتماعية في حضارة وادي الرافدين

أشارَ الباحثون أن الحضاراتَ القديمة التي أوجدتْ ما بين النهرينَ في وادي الرافدين تحديداً هي أول الانطلاقاتِ البشريةِ ومحل الشرائع المكتوبة في التاريخ البشري والتي نظمت العلاقات بين افراد المجتمع آنذاك عل اساس العدلِ والمساواةِ بالمفهومِ الذي رسخ حينها ، وعلى الرغم من اختلاف

الثقافات يؤكد الباحثين أن أقدم المدونات هي السومرية في بلاد سومر حيث اشارات الباحثة كريمر إن اقدمّ مجلس عقد عام ٣٠٠ق.م في ارضِ العراقِ وبالتحديدَ في الجنوبِ حيث قسمت الطبقات الاجتماعية الى ثلاث وهم الاحرار والمشكينيوم والعبيد، وحيث تناولت حضارة وادي الرافدين في شريعة حمورابي منذ (٧٥٠ ق.م) القضاءَ والزراعة والزواج والطلاق والتعويضات ومراعاة الحقوق الإنسانية في الاشارة الى المواد من (٦-٢٥)بالحديث عن الملكية ومن (١٢٧-١٩٥)عن تنظيم الاسرة ومن(٢٢٨-٢٤٠) تنظيم الاسعار والاخلال بالالتزامات المطلوبة كنوعاً من تنظيم المجتمع انذآك[١].

حيثُ كان الغرضَ الاساسي من العدالة يستوضح في معنى منع الاقوياءَ من اضطهادَ الضعفاء، وبدأ التصوير للغرض من العدالة فيما بعد يشير على الاقل الى اهتمامات بالمساواة بين البشرية والتي هي اهتمامات عرفت بالتصورات الحديثة بمبدأ العدالة الاجتماعية، حيث كان ينظر الى العدالة الاجتماعية إنها حماية للضعفاء من أن يحرموا من حقوقهمِ بشكل ظالم أو أن يجرد الفرد من المنزلة القانونية وحقوق الملكية والحالة ألاقتصادية ، حيث لم تكن هنالك اشارةً واضحة الى ان العدالة الاجتماعية او ظروفِ الناس يجب ان تكون متساويةً او حتى تكون مقارنةً مع ما يتمتع به الاخرون الاكثر مكانة منِ مجتمع اعلى من مجتمعهمِ[٢] .

وعلى الرغم من ورود المقدمة والخاتمة لمدونة حمورابي والتعابير المعبرة التي وصفت العدالة في المدونات التاريخية ووصف الملك نفسه واقتران العدالة به ألا أنها جعلت المركز القانوني للفرد في المجتمع يختلف بحسب الطبقات الاجتماعية مما أدى الى غياب المساواة حيث افتقرت الى أهم عنصر من العناصر لتحقيق العدالة فيها [٣].

مع الأشارة ، الى ان وادي الرافدين قد شملَ العديد من المشرعين الذين أكدوا على العدالة وصورها لكن شريعة حمورابي هي التي فصلتْ كيفية اقامة العدالة في انحاء البلاد[٤] .

ثانيا :العدالة الاجتماعية في الحضارة الفرعونية

يرى الباحثون في التأريخ في(٣١٥٠) ق.م ، أنّ التاريخ المصري القديم قد ظهر بصورة قيام الدولة المركزية القديمة ، والتي عرفت (بالفرعونية) الى وضع الوحدة الشاملةِ بقيامِ الدولةِ المركزيةِ

---

[١] عبد الرزاق رحيم صلال الموحى ،تقديم:أ.د.سعدون محمود الساموك،حقوق الانسان في الاديان السماويه،دار المناهج للنشر والتوزيع، السعوديه ، ٢٠١٠ ،ص١٥-ص١٧.

[٢] ديفيد جونستون،مختصر تاريخ العدالة ،ترجمةمصطفى ناصر،عالم المعرفه ،الكويت، ٢٠١٢،ص٢٩.

[٣] زينب شريف نعمه الجزائري،مصدر سبق ذكره ،ص٣٦.

[٤]ول وايرل ديورات،قصة الحضاره،ترجمة زكي نجيب محمود،المجلد الاول ،دار الجيل للطباعه والنشر،بيروت،١٩٨٨،ص١٩١.

بنشرها والقائمةِ على فكرة تدخل الدولةِ الفرعونيةِ في جميعِ الجوانب الحياتية ،التي تستهدفُ الوصول للعدالة الاجتماعية ، مع احتفاظها بفكرة القوه القاهرة وأن اي وقوف بوجه الآلهة أو الاعتراض عليه هو نمط مواجهة الإلهة ، وبرزت أقرب تصورات أقامة العدل في حضارتهم لدى (اخناتون) الذي دعى الى التسامح، والرحمة ،ونشر المساواة ، كما دعا لتحقيق العدالة انذاك[١]، وأعلن الملك الفرعوني (مينا) قانوناً عاماً وقيل عنه أن العدالة كانت توزع بالقسطاس لدى الإله (تحوت) ،وفي عهد (تحمس الأول) ،ظهور فكرة عدم التمييز و المساواة ،وسيادة العدالة بين الجميع [٢].

حيث أنّ الحضارة المصرية تكونت عبر السلالات الحاكمة بتطور المجتمع المصري وأشارت الدراسات الى اهتمامهم بالعدالة اكثر من القوانين، ونتيجة لسيادة الديانة الحاكمة للآلهة عملت على ظهور التمايز الاجتماعي وعدم المساواة في توزيع الثروة وشكلت العبوديةِ جزءاً مهماً من تاريخهم[٣]،

وتمثلت العدالة لديهم بآلهة (ماعتْ) وهي آلهةُ العدالة والحقيقة، والتي تحمل معان الحق والصدق والمصداقية والعدالة ،والانتظام والنظام، حيث كانت المنهاج السليم فلإله لابد من ان يحقق العدل والمساواة ،وبهذا لم تشر الدلائل التاريخية الى تحققها انما سيادة الحاكم فقط آنذاك وبقيت تتردد اصدائها كفكرة العدالة بصورة عامة للآلهة [٤].

ثالثا: العدالة الاجتماعية في الحضارة الرومانية ،والإغريقية

استمدَ الاغريق مفهوم العدالة منذ(٥٠٠) الى (٣٢٢)ق. م، منذ مبادئ العدالة من (قانون الشعوب) وهو ما نادت بهِ الفلسفةِ اليونانية ،في دراسة القانون الطبيعي والتي حملتْ بمجملها عدة محاورً ،ومنها في تطوير النظام القضائي في روما فبدأ (البريتور) يعمل بالبحث عن القصد الحقيقي من النص وتطبيق القانون بروحه لا بنصه وتحقيق المساواة بين الناس فتبنى فكرة العدالة فتم إلغاء التفرقة بين العامة والأشراف وترتيب الامتيازات المقررة للأجانب[٥].

فانتظمت العدالة الاجتماعية في النظام الروماني بتخفيف الاعباء المآلية في الضريبة ومنحِ المعونة الاجتماعية ، أو التأمين الصحي، ومجانية التعليم فهي سبل مشروعة تهدف الى تحقيق العدالة

---

[١] عبد الرزاق رحيم صلال الموحى،مصدر سبق ذكره،ص٢١-ص٢٥.

[٢] مروان كاظم وجر الساعدي، مصدر سبق ذكره،ص١٩ .

[٣] برهان الدين حلو،حضارة مصر والعراق(التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي-الثقافي والسياسي)،دار الفارابي بيروت - لبنان ،١٩٨٩،ص١٨٢.

[٤] أنُا مانسينى،ماعت وفلسفة العدالة في مصرالقديمه، ترجمةمحمد رفعت عواد، الهيئه المصريه العامه للكتاب،القاهرة،٢٠٠٩،ص٧.

[٥] علي حافظ،اساس العدالة في القانون الروماني،لجنة البان العربي،القاهره-مصر ،١٩٥١،ص١١٣.

الاجتماعية وعلى الرغم من تمثيلها بصور مختلفة ألا إنها جميعاً تبلورت في نمط العدالة الاجتماعية باعتبارها إحدى المبادئ الأصولية للقانون الطبيعي[١].

وعنيت العدالة عند كل من (إفلاطون) بكونها التناسق بين افراد المجتمع بكافة الأجزاء والجوانب بقيام كل فرد فيه بدوره الذي يتناسبُ بأفضل وجهً فيه بنطاقِ عمله الخاص، بكافة الطبقات من الجيش والاوصياء والصناع ، وجاءت عند (أرسطو) بمفهوم الفضيلةِ بإعطاء كل فرد حقهُ ،والتي اتفقت البشرية جمعاء على ان العدالة هي وليد المساواة سواء فيم يمتلكه من ممتلكات أوما يمتلكه الآخر بحصول ذاته عند الفرد الاخر [٢].،أما العدالة عند الرومان فظهرت في (٧٥٣) ق. م في معاملاتهم التي تخضع لنوعين من التعامل في القانون الوطني المستمد من تقاليدهم ، والقانون المتعارف عليه في ألأمم ، حيث انتشرت الفضائل ألاربعة ومنها العدل ،والتي رسمت أساس القانون الطبيعي الذي انطلق على لسان (شيشرون) حيث اتسمت المظاهر القانونية التجرد من الشكلية واعتمدت حسن النية في المعاملات لتقليل الفوارق بين الطبقات [٣].

---

[١] عبد السميع سالم الهراوي،القانون الطبيعي وقواعد العدالة،،سلسلة كتابك ،دار المعارف ،القاهره،٢٠٢١،ص٣٥.

[٢] أرسطو،السياسة،ترجمة احمد لطفي السيد ،ط١، بيروت ،٢٠٠٩ ،ص١٢٣.

[٣] مروان وجر الساعدي ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٢ .

الفرع الثاني

العدالة الاجتماعية في الديانات السماوية

أولا:- العدالة الاجتماعية في الديانة اليهودية

أرستْ الشرائع السماوية ومنها الديانة اليهودية القواعد والأسس التي تنظم العلاقات بين الافراد ومنها مبدأ ترسيخ العدالة، فهي ليست وليدة الواقع إنما مثلت مرحلة انسانية جوهريه تعود للأديان الثلاث حيث ان السلام الشامل لا يتحقق الا بتحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث ورد في الاسفار في ذكر الوصايا العشر وتعاليم الدين للنبي موسى (عليه السلام) بالدعوى للحرية والعدالة ففي سفر(أشعيا)يدخل الرب مع محاكمة شيوخ شعبه ورؤسائهم[١]،فقد كان أرساء العدل بأمر النبي موسى أن يقوموا بالقسط ، ولا يتظالموا ولا يظلموا ، وفصلت لهم في التوراة الأحكام والحدود والقصاص العادل، وفي الأسفار (اللاوين) وردت لديهم العدالة بالذكر "لا ترتكبوا جورا في القضاء ،ولا تأخذوا بوجه مسكين ولا تحترم وجه كبير ،بالعدل تحكم لقريبك " [٢]،وتضمن سفر (التثنية) الحقوق الانسانية ومنها الحقوق الاجتماعية ،حيث ورد في مساعدة الفقراء "فلا تقس قلبك ولاتقبض يدك عن أخيك الفقير ،بل افتح يدك وأقرضه بمقدار ما يحتاج اليه " ،وفي باب الحقوق الاقتصادية ورد النهي عن الرشوة "ولا تأخذ الرشوة فأن الرشوة تعمي أعين الحكماء " والنهي عن الربا ،واشار الى الحق في المساواة "للصغير كالكبير تسمعون ،ولا تهابوا وجه نسان " ،والحق في العمل "وتحرص أن تعمل حسب كل ما يعلمونك " ،وغيرها من الوصايا التي وضحت جزءا من رأي الديانة اليهودية في هذا الجانب [٣].

ثانيا: العدالة الاجتماعية في الديانة المسيحية

حمل السيد المسيح عليه السلام الى البشرية قانون تجلت فيه الحقوق كافة التي تصون الكرامة البشرية للإنسانية جمعاء حيث كانت المسيحية تهدفُ الوصول الى العدالة الاجتماعية بمحاربةِ الفقرِ وحقِ المال للفقيرِ بما للغني من مالٍ، والوصول الى مستوى التكافلِ وإزالةِ الفوارق والترف والحرمانِ ومن خلالِ استطلاعِ النصوصِ، وملخصها في دعوة السيد المسيح بعدمِ اكتناز المال وانه ذو وظيفة اجتماعيةٍ وسعيا لتحقيقِ العدالة بين الناسِ[٤]، وتعد الديانة المسيحية الأقرب الى الديانة الاسلامية حيث وردت العدالة في عدة مواضع " "إِنْ رَأَيْتَ ظُلْمَ الْفَقِيرِ وَنَزْعَ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ فِي الْبِلاَدِ، فَلاَ تَرْتَعْ مِنَ الأَمْرِ،

---

[١] مروان كاظم وجر الساعدي ،مصدر سبق ذكره ، ص٤٥، لمزيد من التفاصيل :عبد الرزاق رحيم صلال الموحى،العبادات في الاديان السماويه (اليهوديه-المسيحيه-الاسلام)،ط١، دار الاوائل،دمشق،٢٠٠١ ،ص١٣٠.

[٢] الكتاب المقدس ،العهد القديم ،سفر أللاويين أصحاح (١٩ الفقرة ١٥).

[٣]الكتاب المقدس ، سفر التثنية ، اصحاح (١٥ \ ٧)، اصحاح (١٩\١٦)، اصحاح (١٧\١) ،اصحاح (١٧ \ ١٠) .

[٤] مروان كاظم وجر الساعدي، مصدر سبق ذكره،ص٤٦-ص٤٧.

لأَنَّ فَوْقَ الْعَالِي عَالِيًا يُلاَحِظُ، وَالأَعْلَى فَوْقَهُمَا."[١]، وعن المساواة " لغني والفقير يتلاقيان، فكلاهما صنعهما الربُ ..."[٢] ،وتعاملت الديانة المسيحية وفق مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الافراد حيث ورد " لأُبَشِّرَ الْمَسَاكِينَ...، وَأُرْسِلَ الْمُنْسَحِقِينَ فِي الْحُرِّيَّةِ"[٣]، وأكدت الديانة المسيحية عن العمل في تعاليم القديس بولس على وجوب العمل وان الديانة والبر هو بالعمل "أوصي الأغنياء ان يصنعوا صلاحا ...كرماء في التوزيع ..."[٤].

ثالثا: العدالة الاجتماعية في الأسلام

ان الدين الاسلامي هو الخاتم للشرائع السماوية وقد عمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بأسس ثلاث وهي (التحرر الوجداني المطلق ،والتكافل الاجتماعي الوثيق بين الافراد كافة والمساواة الإنسانية الكاملة)، فنظر الأسلام الى وحدة الروح والجسد في الفرد ذاته ، ونظر الى وحدة الماديات والمعنويات في الحياة والى كون الهدف واحد بين الجماعة والفرد والمصلحة ووحدتها بين الجماعات المختلفة ، ووحدة الغاية والصلة بين الأجيال المتعاقبة [٥] ،حيث إن اقامة العدالة الاجتماعية في الاسلام يترتب عليها إعمال ثلاثة اتجاهات:

١- دور الدولةِ

٢- مواردَ التحويل الرئيسةِ (الصدقات والموارد المآلية للدولة الاسلاميةِ)

٣- إجراءات التحويل لكافة الفئاتِ (التوزيع)[٦].

وسنتناول العدالة الاجتماعية في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية :

حيث وردَ في القرآن الكريم آيات لبيانِ مشروعية العدالة الاجتماعية والعدالة بصورة عامة في قوله تعالى(قَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)[٧] ،ليتعامل الناس فيما بينهم بالعدل وكيفية استيفاء وعدم ظلم الآخر، وقد أشار القران الكريم الى مبدأ تكافؤ الفرص في قوله

---

[١] الكتاب المقدس ،سفر الجامعة (٨\٥) .
[٢] الكتاب المقدس ،سفر الامثال (٢\٢٢).
[٣] الكتاب المقدس ،أنجيل لوقا (١٨\٤).
[٤] د.تامر محمد حمود المتولي ،"العلاقة بين العمل والايمان :دراسة مقارنة بين الديانة اليهودية والمسيحية والاسلام "،مجلة أنثروبولوجية الاديان ،المجلد ١٦، العدد ١،٢٠٢٠ ،ص٥٧ .
[٥] سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الاسلام، الطبعة الشرعية الثالثة عشر، ١٩٩٣ ، دار الشروق ،بيروت،ص٣٢.
[٦] د. عبد الحميد الابراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٧،ص٣٣.
[٧] سورة الحديد:ايه ٢٥

تعالى(وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ)[١] ،والمراد بالتمكين هو القدرة والتمليك أو التمكين بسهلنا عليكم التصرف بها، ومن اهم الاثار المترتبة على هذا المبدأ في قوله تعالى (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ)[٢]،ففيه أهم الاثار في القضاء على الفقر وقرن بين الجوع والعرى لان في الجوع ذل الباطن.[٣] ،وأشار القران الكريم عن الضمان الاجتماعي واثره في تحقيق العدالة الاجتماعية في قوله تعالى :(وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)[٤]، ما يمثل الضمان المعطى لكل مواطن ليكون ضامنا لمعيشته وقادرا على تأمين وسائل العيش له ولأسرته بصورة عادلة [٥].

ومع اهتمامِ القران الكريم بإيضاح العدالة في التوزيعِ الأموال وقسمها في الزكاةِ والمستحقاتِ والمواردِ الأساسية وما تحققه الابعادَ الاقتصاديةِ والاجتماعية للزكاةِ [٦]، إهتمت الشريعة الإسلامية بالتكافلِ الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بأن يعيش كل فرد في داخل الجماعة بصورة متكاملة يتمكن من استغلال مواهبه ،وليس معنى ذلك انتهاء الفقر انما لأجل التخفيف من آثاره النفسية والمادية بالعمل على دفع الضرر الكبير ،ولأنه غير قابل للمحو من الوجود والناس فيما بينهم متفاوتون تفاوتا كبيرا حيث يتم العمل على دفع الضرر عن الفرد والمجتمع نفسه بتحقيقها [٧]، فالتوزيع العادل للثروةِ والمالِ في الاسلام وتحقيق التكافل الاجتماعي التي دعا اليها الاسلام في القرآن الكريم والسنة النبوية بمنع الاكتناز للمال، وبذل الجهد وبيان أوجه الإنفاق دلالات واضحة بمدى اهتمام الدين الاسلامي بإقرار العدالة الاجتماعية للأفراد كافة بالمساواة والعدالة فيما بينهم فأعلن الاسلام مبدئين أساسيينِ في إقرار العدالة الاجتماعية :

المبدأ الاول:- ان الاختلافات التكوينية بين جميع الافراد هي حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها ولا يمكن إنكارها فما تنادي به الافكار في المساواة تصدق في المساواة من اجل اتاحة الفرصة لاستثمار الخيرات في المنظومة الاجتماعية وفي العطاء للمحتاجين وغيره لا يمكن خلقِ مساواة تكوينية بين جميع الافراد، ولذلك أن فكرة العدالة الاجتماعية التي يتحدث عنها الاسلام تجبرُ تقليل الاختلافاتِ هذه التي ولدت مع الافرادِ، وإن المسؤول الاساسيَ لتحقيقها هو دور المؤسساتِ السياسيةِ والقضائية والاقتصاديةِ.

---

[١] سورة الاعراف:ايه ١٠

[٢] سورة طه:ايه ١١٨

[٣] أ. د. يحيى محمد علي وساجده عواد صالح ،بيان القران الكريم لأثر العدالة الاجتماعية والتوزيعيه في أصلاح المجتمع، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات ٢٠١٨-٢٠١٩،ص٥١٣.

[٤] سورة الذاريات :ايه ١٩.

[٥] المصدر نفسه ،ص ٥١٦.

[٦] لمزيد من التفاصيل ينظر: د. عبد الحميد الابراهيمي ،مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

[٧] د.عبد العال أحمد عبد العال، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الشركة العربية للنشر والتوزيع،القاهره ، ١٩٩٧،ص٥١.

المبدأ الثاني:- اكدت الرسالة الالهية على تحقيقِ العدالة الاجتماعية او المساواة العرفية عن طريق تحقيقِ العدلِ والميزانِ والإنصافِ في مجمل الآيات القرآنية الكريمة ، وجعلت للفقراءِ الحق في أموال الاغنياء حيث فرضت عليهم الإنفاق بقوة التشريع [١].

وجاءت السنة النبوية بأهمية العدالة والعدالة الاجتماعية في مواضع عدة حيث كان النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ،قد طبق مبدأ العدالة الاجتماعية على الرغم من كونه من أسياد قريش حسبا ونسبا ،وفتح بابه للفقراء والمساكين وتزوج (النبي عليه السلام) من السيدة خديجة (رضي الله عنها) حيث أن النبي قد اعلى من شأن المرأة ورسخ مبدأ هاما في أحقية المرأة في طلب الزواج بما يحدث في العصر الحاضر ،وطبق النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) العدالة الاجتماعية في الرقيق ،حيث كان أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) يدفع ثمن الرقيق ويحررهم ومنهم بلال بن رباح، وقد وضع الاسلام كفارة للذنوب بتحرير العبيد ،وبرزت ملامح العدالة الاجتماعية بصورة جلية في احترام العدل وتقديره بشكل مطلق وحتى من دولة لا تدين بالإسلام ،وغيرها من الشواهد الدالة على تحقق العدالة الاجتماعية في السنة النبوية العظيمة [٢] ، وفي تعزيز العدالة الاجتماعية وما تسمى اليوم بالحكم الرشيد فقد فرضت الشورى في سياسة السنة النبوية حيث عدت احدى الوسائل في القضاء على السلبية الفردية والعمل من أجل صلاح المجتمع والعمل على التداول السلمي للسلطة وعدم اللجوء للعنف من أجل التغيير وشمل هذا التوجه النبوي لضمان استقرار الحياة الاجتماعية وتجنب السلطة الفردية [٣].

المطلب الثاني

نظريات العدالة الاجتماعية

إن لبيان دراسة العدالة الاجتماعية ظهرت العديد من الآراء الفلسفية والطروحات الفكرية والتي أسهمت في بلورة هذه الفكرة، حيث أورد بعضهم إن العدالة الاجتماعية في نظرياتهم بالخلط بين ما يسمى (بالمساواة) وبما يسمى (بالتفاوت) فيقتضي دراسة على ماذا تأسست العدالة الاجتماعية واذا أردنا ان نطبق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا على أي معيار نعتمد، ولهذه الطروحات الفلسفية التي نادى البعض أن اساس العدالة الاجتماعية هو التفاوت أي ضرورة ان نعلم بأن هنالك فروقات بين الناس والتي

---

[١] د.زهير الاعرجي، العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة في الاسلام ،ط١،الناشر المؤلف ، ١٤١٥،ص١٨ – ص١٩.

[٢] عبد الوهاب جان ،"العدالة الاجتماعية في ضوء السيرة النبوية "، مجلة البصيرة العلمية المحكمة ،المجلد ٧،العدد ١، ١٤ يوليو ،٢٠١٩ ،ص٥- ص٧

[٣] جمال عبد اللطيف محمود ،التربية وحقوق الانسان في ضوء السنة النبوية ،ط١ ،دار العلم و الايمان للنشر، ،دسوق – مصر ،٢٠١٢ ،ص ٥٤ .

بموجبها ان نعامل كل شخص معاملة معينه لغرض تحقق العدالة الاجتماعية وعلى النقيض منه بوجود طرف اخر يقول أن علينا ان نعتمد معيار المساواة وعدم التمييز بين الكافة ،و انقسمت الآراء الفلسفية لدى كتّاب الغرب المعاصرين والفلاسفة والمفكرين العرب والإسلاميين، وسنتناولهم على فرعين يتضمن الفرع الاول نظريات العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي والفرع الثاني نظريات العدالة الاجتماعية عند المفكرين الإسلاميين.

الفرع الاول

العدالة الاجتماعية عند المفكرين الغرب

إنقسمت المذاهب الاجتماعية في دراسة فلسفة العدالة الاجتماعية الى قسمين :

المذهب الأول وهم أنصار مبدأ التفاوت ،وضم بداخله كل من الفلسفة الكلاسيكية المتمثلة بأفلاطون وأرسطو ،وجون رولز ، والأيديولوجية الرأسمالية

و المذهب الثاني وهم أنصار مبدأ المساواة ،وتضم كل من الحقوق العالمية والمواثيق والمتمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والايديولوجية الاشتراكية .

أولا: قيام العدالة الاجتماعية على مبدأ التفاوت : ظهرت عدة نظريات تحدثت عن العدالة الاجتماعية وفق أنصار مبدأ التفاوت وهي كالاتي :

١- نظرية العدالة الاجتماعية عند الفلاسفة الكلاسيكيين

تقوم أفكار الفلاسفة الكلاسيكيين اليونانيين بكل من افلاطون وأرسطو من واقع المجتمع اليوناني آنذاك والمتمثل بالطبقية اليونانية، حيث بنو أفكارهم على أن التفاوت هو أساس العدالة الاجتماعية وخاصة، بعدما قسم أرسطو بطرحه الى طبقات وهم(الأرستقراطية- وطبقة العبيد) وكذلك قسم افلاطون المجتمع الى ثلاث طبقات(الحكمة- الاندفاع- الشهوانية) ،ولمحاولة تسويغ التقسيم الطبقي لتبرير أن الافراد كافة هم متفاوتين في المواهب والقدرات البشرية والتي خلفت على اثرها انغماس الطبقة العليا بالملذات وفواتهم مبدأ المساواة والذي ساعد على انتشار الفوضى حيث أن هذا التصنيف الطبقي أدى الى تكريس اللامساواة ،وهذا التصنيف الطبقي ليس بدعة التفكير الافلاطوني بل سمة الحضارات القديمة[١]

---

[١] أ.د.عبد علي كاظم المعموري،تأريخ الافكار ألاقتصادية من البابليين الى الطبيعيين ،ج ١،كلية العلوم السياسيه،جامعة النهرين،٢٠٠٦،ص٧٠،ص٧٣.

وعلى الرغم من ان تأكيد افلاطون ان العدالة الاجتماعية تتحقق عن طريق تشكيل الدولة المثآليةالا أنها لا ترسم محتوى للعدالة [١].

٢- نظرية العدالة الاجتماعية عند الرأسماليين

أمّا العدالة الاجتماعية وفق النظام الرأسمالي ، فقد قام وفق مبدأ الحرية الاقتصادية بحيث إن كل فردٍ يزاولُ عملهُ بكل ما يشاء من الأعمالِ وفق الأسلوبِ الملائمِ لمصلحته، وفقا لم يراه من أجل تحقيق اكبرِ قدر من المنفعةِ له بحيث ان لا تتعارضّ هذه المنفعةِ مع الجماعة حيث قامت الأيديولوجية الرأسمآلية نظامها وفق عدة أسس:

١- الفردَ هو بدايةُ التنظيمِ الاجتماعي، والهدفِ الذي تسعى الى تحقيقهِ

٢- ان التفاوتَ الطبقيَ في الملكيةِ والثراءِ هو أمرٌ طبيعي وهو متفقُ مع الفطرة البشريةِ والتفاوت البشريِ في الميولِ والاستعداداتِ والقدراتِ

٣- ان التفاوتَ الموجودَ في الثراءِ والملكيةِ هو دافعُ يجعل من الفقراءِ يشحذون الهمة من أجل التفوق للوصول الى الثراء

٤- عدم التدخلَ في النشاطِ الاقتصاديِ من قبل الدولةِ

حيث عكست الرأسمآلية وجهاً واضحاً لانعدامِ العدالة الاجتماعية فيها بحصرِ وسائلِ الانتاج في يدِ فئةٍ قليلة من السكان، حيث ان العدالة الاجتماعية وفق نظرهم تقوم على معيار واحد وهو السوق [٢].

٣- نظرية جون رولز في العدالة الاجتماعية

أما نظرية جون رولز[٣]* فقد طرح العدالة الاجتماعية بالعدالة بوصفها (إنصاف)حيث عمل رولز على دراسةِ مجموعةٍمن القضايا التي قادته الى الافكار السياسية التي تشكل نظرية في العدالة الاجتماعية

---

[١] أحمد واعظي،نظريات العدالة دراسه ونقد،ترجمة حيدر نجف،مركز الحضاره لتنمية الفكر الاسلامي ،ط١،بيروت،٢٠١٧ ،ص٨٨.

[٢] د.كمال الدين حسين محمد،"العدالة الاجتماعية في السياسة الماليه لعمر بن عبد العزيز ودورها في تحقيق التنميه ألاقتصادية دراسة مقارنه"، مجلة كلية الشريعه والقانون ،جامعة الازهر،فرع اسيوط،العدد ٣٣،الجزء الثاني ،٢٠٢٢،ص١٢٨٠-ص١٢٨٢،تاريخ الزياره (١٥-٢-٢٠٢٢)،متاح على الموقع الالكتروني (https://journals.ekb.eg/article_142883.html).

[٣] جون رولز: جون بوردلي رولز، هو فيلسوف اخلاقي وسياسي في التراث الليبرالي،المولود في بالتيمور، ماريلاند ،الولايات المتحده ،الحاصل على جائزة شوك في المنطق والفسلفة والميدآليةالوطنيه ومن اعماله البارزة نظريه في العدالة، والعدالة كأنصاف ،ونظريته في العدالة التوزيعيه ونقادها ،لمزيد من التفاصيل ينظر:جون رولز،نظريه في العدالة ،ترجمة:د.ليلى الطويل،دمشق، الناشر:الهيئه العامه السورة للكتاب،٢٠١١ ،ص٩.

حيث شكلت نظريته جملة تساؤلات تميزت بكثافتها اكثر مما احدثته اي نظريه في العدالة الاجتماعية [١] ،فينطلق رولز في تصوره الفلسفي من الفيلسوف (كانط) والفلسفة الليبرآلية الحديثة (لروسو) ولوك حيث يشير رولز في المبدأ الثاني والذي أسماه عدم المساواة والتفاوت الى مسألة الوقوف الى جنب الفئات المظلومة والأقل حظاً [٢]، حيث ان ما طرحه رولز في مبدأيه :

الأول:-ان لكل حق الشخص المتساوي في ترسيمه واضحه للحريات والحقوق المتساوية الأساسية هي نفسها مقررة للجميع

الثاني :- يتعين على ان التفاوتات الاجتماعية بين الافراد كافة يجب ان تهدف الى تلبيه امرين يتمثلان ان تكون هذه المواقع والمناصب للجميع ومتاحه في ظل تكافؤ الفرص، وان تكون ذات فائدة قصوى للمجتمع كافة

حيث يقدم رولز الحقوق والحريات على الثاني حيث ان المساواة الصارمة والتي تنطبق على البنى الدستورية والأنظمة السياسية والتي تمثلت في الطرح الاول واللامساواة مقبولة في الطرح الآخر والتي تنطبق على عمل المنظومات الاجتماعية والاقتصادي والتي هي تتأثر بحد ذاتها بالسياسات الضريبية والتعليم ودعم الطفل والرعاية وتعويض العجز وبهذا مثل الاولوية الصارمة للحقوق الفردية وعدم المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتي تشكل نواة الأيديولوجية الليبرآلية الحقيقة لها [٣]، وتم نقد نظرية جون رولز في العدالة الاجتماعية ، حيث عارض بشدة نظرية العدالة الاجتماعية بالنقد لرولز (روبرت نوزيك) فكان لا يؤمن بالعدالة الاجتماعية ويعدها ظلم وتخل بالحرية التي ارتكز عليها في نظريته وتشبثه بمبدأ الحرية، حيث ذكرَ أن نظرية رولز في العدالةِ لا تسمحُ بالتفاوتَ الاقتصادي والاجتماعي للأفراد الاقل حظا والتي أراد بها ان العدالة تتمثل في كافة التحولات والمبادلات الطوعية ومن دون التدخل في السياسة التوزيعية للأموال على الاطلاق وادى التقارب بين نظرية رولز والفكر الليبرالي الى جعله عرضة للكثير من الانتقادات لذا طرح فكرة العدالة كأنصاف كبديل يضمن الحريات الفردية والحقوق والواجبات في مجتمع جيدِ التنظيم [٤].

---

[١] ديفيد جونستون،مصدر سبق ذكره،ص٢٣٥.

[٢] د.احمد جبرون واخرون،مصدر سبق ذكره،ص١٣٠.

[٣] صموئيل فريمان،أتجاهات معاصره في فلسفة العدالة الاجتماعية جون رولز انموذجا،ترجمة فاضل جكترط١،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٥، ص٩٣.

[٤] د.سلطاني فاطميه،النظرية الادابيه :أولوية العدالة على الخير"جون رولز انموذجا" ،جامعة زيان عاشور الجلفة،مجلة افاق للعلوم،المجلد ٥،العدد ١٨، ٢٠٢٠،ص٨١،متاح على الموقع الالكتروني
تاريخ الزياره(١٦-٢-٢٠٢٢) ،(http://search.mandumah.com/Record/1032994).

وفيها ان ينصفَ كل فردٍ الفرد الاخر في معاملته من جهة ،وينصف افراد المجتمع في اسلوب تعامله من جهة اخرى ،فالعدالة عنده هي اساس الهيكل الاجتماعي ولغرض وجودها يجب ان تكون هنالك مصالح مشتركة، وقيم تعاونيه، وفرض التزام اخلاقي عليهم ،حيث ان النزاع بين العدالة والمساواة مشكلة مستمرة متواترة في مجتمعات الحرية وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية والتي يحصل فيها تفاوت كبير والتي تتجاوز فيها الحرية مع وجود التفاوت واللامساواة كبيره فيها ،حيث ان المبادئ الاساسية للعدالة الاجتماعية بنظريته تمثل النموذج الليبرالي للعدالة الاجتماعية فيها [1].

و يرى الباحث أن الآراء التي طرحتها الأفكار أعلاه:-

١-من حيث الشكل لا يمكن انكار أن العدالة تقوم على اساس التفاوت فالعدالة تقتضي التفاوت أحيانا.

٢- وأما من حيث المضمون فإذا نظرنا من الناحية النفسية فلكل انسان طبيعة نفسية مختلفة عن الاخر.

٣- ومن الناحية الاجتماعية ، فالظروف الاجتماعية مختلفة لكل البشرية ،بين من يملك ومن لا يملك

حيث ان المدرسة القائمة على التفاوت أهملوا ما يعرف(بالمساواة)والتي تؤدي التفاوت الى وقوع الظلم والحرمان فعملت فكرة التفاوت على خلق الطبقيةِ وظهور الرأسمآلية والاستبداديةِ والتي عكست بظهور اتجاه اخر يتحدث عن المساواة وهو ما بدأت العمل به الاعلانات والمواثيق الدولة في تنظيم حقوق الانسان على المستوى الدولي العالمي.

ثانيا: قيام العدالة الاجتماعية على فكرة المساواة

وهو ما نادت به المواثيق العالمية والاعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ،والمذاهب الاشتراكية، وغيرها التي تقر بوجود عدالة اجتماعيه من خلال اقرارِ مبدأ المساواة وهي الاتي:

١- المذهب الاشتراكي والعدالة الاجتماعية

جاءت الأفكار الاشتراكية، في اواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر تنادي بالقضاء على الظلم الاجتماعي والمناداة بالعدالة الاجتماعية والتحدث بالرغبة والمساواة بين الاغنياء والفقراء، حيث انطلقت الاشتراكية من منطق وروح العدالة ،وعلى الرغم أن ما يعرفه العالم ليس النظام الرأسمالي وحسب بل سبقه الأنظمة السابقة الإقطاعية وغيرها فهي من جملة تطورات شهدها العالم فظهرت الاشتراكية لتتحدث عن اقرار العدالة الاجتماعية بالحرية، واحترام حقوق الانسان ورأى بعضهم أنها

---

[1] أ.م.د.أحمد عدنان عزيز و علياء محمد طارش،العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر:جون رولز وويل كيلمكا أنموذجا،مجلة العلوم السياسيه ،جامعة بغداد،العدد ٥٤، ٢٠١٨،ص٢٥٨-ص٢٥٩.

عملت على تأميم الادوات الإنتاجية وقيام الدكتاتورية العمالية الا انها تختلف فيما بينهم فتدعو الى سيطرة الحكومة على مصادر الثروة الرئيسية[١] ،فعملت على صعيد المبدأ العام والمساواة من اجل رفع القيم الانسانية في المجتمع الواحدِ الى ايجاد عدة قواعد بنيت افكارها عليها:

١- مبدأ المساواةِ في الحقوق والمساواةِ في الواجبات ، وهي تشمل كل نشاط ما خصص له وما يتبعه من حقوق محددة في الدستور والتشريعات والقوانين والتعليمات الخاصة او العامة في قطاع معين .

٢- ضمانِ تكافؤ الفرصِ والحق العادلِ المتساوي في الحصولِ على العملِ الحرُ.

٣- المساواةِ أمام العدالة والقانون .

٤-المساواة في التوزيع القطاعات الصحية العلاجية والوقائية للكافة ،وتعميم التعليم على افراد المجتمع كافة والاساس الانطلاقة بتوفير الضمانات والتأمينات ضد العجز والمرض وضمان المستقبل وحماية الاسرة .

٥- رفع المستوى المعيشي والكرامة والراحة النفسية وإنماء القدرات البشرية للكافة .

حيث ان المساواةِ في المفهوم الاشتراكي تنطلقُ من قاعدةٍ اساسيةٍ وهي ان لكلِ عملٍ متساوٍ من حيث الشروطِ والنوعيةِ والظروفِ المحيطةِ به أجر متساوٍ، فمثلت الاشتراكيةِ مرحلةً تطوريةً ومتصاعدة ومتلازمة مع العمليةِ التاريخية لاستكمالِ بناءِ الاسسِ والمقوماتِ التكنلوجية والمادية في المجتمع الموحد الاشتراكي[٢].

حيث عملت الاشتراكية وفق قاعدة لكل بحسب عمله –لكل بحسب حاجته ، والذي رفعته الاشتراكية من أجل المساواة والعدالة وخاصة فيم يتعلق بتوزيع الثروات والتي هي اهم الاسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي حيث لا يقصد بالمساواة ان يحصل كل فرد على نصيبه من الدخل القومي وانما ينال ما يتلائم مع مردوداته، والذي ساهم فيه من خلال العملية الإنتاجية والاشخاص المتساوون في المهارة والكفاءة والقدرة الإنتاجية من سيحصلون بالمقابل على نصيب متكافئ اضافة لهم ،لذا عملت الاشتراكية على التخطيط المركزي الشامل ومنع الملكية الخاصة، واي وسيلة تعمل على اقتطاع الدخل القومي دون

---

[١] د.توفيق مقار و أ.محمد عبد القادر حافظ، العدالة الاجتماعية وحقوق الفرد ،دار المعارف ،القاهره، بدون سنة طبع،ص٦٥.

[٢] مالك منصور، مفهوم المساواة في مجتمعنا الاشتراكي ،دار الحرية للطباعة والنشر،بغداد،٢٠١٩،ص٨-ص٩.

المشاركة فيه للوصل لمجتمع وطبقة واحدة تعمل داخل المنظومة هذه وتتلقى التعويض لقاء مساهمتها فيه[١].

٢- نظرية المساواة أساس العدالة الاجتماعية

وعلى الرغم مما طرحه المفكر الامريكي توماس جيفرسون بأن الافراد "يولدون جميعا وهم متساوون "لا يطابق الواقع الخارجي لان الافراد لا يتساوون في القدرات الفكرية والذكاء والقدرات الجسدية الانه لمح الامكانية تحقيق فكرة العدالة الاجتماعية التي يجب طرحها في النظام الاجتماعي لتحقيقها بين كافة الافراد [٢] ،حيث ان الفلسفة الغربية الحديثة عملت على الاخذ بمفهوم الحقوق والحريات ودرجت في الاعلانات والمواثيق العالمية من مبدأ القانون الطبيعي الذي نادى به (شيشرون) بأن "جميع الناس متساوون في تركيبهم النفسي وفي نظراتهم المشتركة الى الخير والشر او القانون الذي لا يجوز تعطيله من قبل بني البشر، لأغراض ذاتيه مادام يشمل المصلحة العامة التي يتفق عليها الجميع حيث بقيت لمدة طويلة من الزمن تنادي بالمساواة والحرية[٣]، وتنص المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨:

"يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق وهم وهبوا العقل والوجدان وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الاخاء" حيث ترجع جملة الحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في أساسها الى تحقيق العدالة والمساواة وتوفير الحرية للناس والتي لا يجوز التنازل عنها تدعيما للسلام والعدل وابتغاء العالم ليكون الناس بمأمن من الفاقة والفزع [٤].

وان اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام(١٩٦٨)العهد الدولي للحقوق ألاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما جاء في ديباجة العهد وتأكيداً على ضرورة تعزيز وادراك هذه الحقوق واحترامها بما لجميعِ اعضاء الاسرةِ البشريةِ من كرامةً اصيلةٍ فيهم، فأوردت في العهد بالذكرمن المادة السادسة الى الخامسة عشر ،بضمان حق العمل، والضمان الاجتماعي والتأمينات، والتمتع بأعلى مستوى معيشة يمكن

---

[١] د.علي صبيح التميمي،الدوله في الفلسفة الاشتراكية :نظرية اضمحلال الدولة،ج٢،ط١، ٢٠١٥،،دار امجد للنشر والتوزيع،عمان، ص٤٤-ص٤٥.

[٢] د.زهير الاعرجي،مصدر سبق ذكره،ص١٣.

[٣] د.رفعت صبري سلمان البياتي،حقوق الانسان في دساتير العالم العربي دراسة تحليلة مقارنه ،ط١،بيروت،دار الفارابي،٢٠١٣،ص٢٨.

[٤] المصدر نفسه،ص٤٦.

بلوغه، وضمان والصحة، والتعليم والحرية في البحث العلمي، والنشاط الابداعي وغيرها ضمانا للمساواة، وتحقيقا للعدالة الاجتماعية للفئات كافة[١].

وأمام ذكر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فان الطابع الموضوعي للعدالة الاجتماعية جعلت الدعوة بالضرورة الى الانتقال من الطابع الشخصي للحقوق الأساسية الى أهمية مراعاة الظروف الاجتماعية ، والتي القت على الدول بخلق واجبات ايجابيه تفرض عليها مراعة العدالة الاجتماعية [٢].

ووفقا لهذا الأمر نرى ان انصار هذا المذهب ايضا اهملوا جانب التفاوت والتي تقر باختلاف الافراد فمن يعمل ليس كالقاعد عنه والمتعلم ليس كغيره مع اننا اذا طبقنا المساواة بحد ذاتها تنتج التفاوت، ولا يضر بالذكر مساواة الطالب المتعلم مع غيره ،والتي تبرز بحد ذاتها ان تكون هنا المساواة ظلماً.

الفرع الثاني

العدالة الاجتماعية في المنظور الإسلامي

للدور الكبير الذي منيت به الديانة الاسلامية والمفكرين الاسلاميين عند العالم العربي والغربي ممن بذلوا الجهد والاثر البالغ سنتناول ببيان العدالة الاجتماعية عند الامام علي (ع)،والسيد محمد باقر الصدر(قدس) .

اولا: العدالة الاجتماعية عند الإمام علي(عليه السلام)

شغلت فكرة العدالة والمساواة حيزا كبيرا من الجهد العملي والفكري والثقافي الذي كان على امتداد سيرة الامام علي (ع) ،حيث كان هذا المسعى الانساني من اجل تحقيق وارساء المساواة العادلة ، وإحقاق الحق، فتعامل الإمام علي (ع) مع المساواة والعدالة من منطلقين رئيسيين:

اولا: ان الحق في المساواة الإنسانية هو للجميع وهو ما عبر عنه "فيما الناس فيه اسوة" وهي ذو صور عدة أهمها، الحق في الحياة، والتقاضي العادل، ومبدأ الكرامة، واحترام الملكية وغيرها من الحقوق.

ثانيا: اقرار العدالة، ووضع كل شيء في محله، وفسر الامام في ذكر ايهما افضل العدل ام الجود؟ فأجاب: "العدل يضع الامور في مواضعها ، والجود يخرجها الى جهتها". حيث إن هناك حقوق تستدعي المساواة

---

[١] د.حافظ علوان حمادي الدليمي،حقوق الانسان،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسيه،٢٠٠٩،ص١٠٢.

[٢] د.احمد فتحي سرور،الحمايه الدستوريه للحقوق والحريات الفرديه،ط٢، دار الشروق ،القاهره،٢٠٠٠،ص٤٨.

بين البشر وهناك مرتكزات للتفاضل تؤدي الى تحقيق العدالة لذا ان فكرة العدالة جاءت ذو اهمية كبيره عند الامام علي(ع)[١].

وكان عليه السلام يجسد فكرة العدالة الاجتماعية ببعديها الاجتماعي والفردي؛ حيث تجلت عدالة الانسان لديه في اطار حياته الفردية وعدالته في اطار الحكم والسلطة التي تسمى (العدالة الاجتماعية) فلقد ،تمثلت العدالة الفردية في اروع صورها ودرجاتها في شخصيته بالتقوى والتي جسدها في عمله السياسي والعسكري، وفي عملية توزيع الاموال من بيت المال وفي القضاء وفي شؤون الضعفاء ،حيث مثلت العدالة الفردية الذاتية في سياسته السند الاول للعدالة الاجتماعية ، وعمل عليه السلام بتقديم الدروس على كل من يمارس دورا في الصعيد السياسي في مجتمعاتهم فقال :"من نصب نفسه للناس أماما فعليه ان يبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره ،وليكن تأديبه بسيرته قبل تأديبه بلسانه" ولم يكتف عليه السلام بإقامة العدل انما كان يقوم بنفسه ويشرف بما في الأمصار عليهم[٢].فيرى عليه السلام ان الاموال التي تحت يديه وولاته ليس لهولا لهم ، وهي نتاج الجهود العامة والتي اشترك الاخرين في ايجادها وتوزع فيم بينهم لتكون حق للناس جميعا وكان الامام علي (ع) هو أول مفكر شرقي قال قولا صريحا ، وبصيغة لم تقبل ولا تقبل التأويل والتغيير ،وفي هذا الضوء ساوى الامام في العطاء بين الناس القريب والبعيد ولاسيما بعد النظر في امر الناس والجميع بعدهم اخوة مخاطبا نفسه "اضرب بطرفك حيث شئت من الناس ،فهل تبصر الا فقيرا يكابد فقرا، او غنيا بدل نعمة الله كفرا، وكذلك كان عليه السلام اول حاكم في الشرق يصوغ هذه الحقيقة صياغة تحمل الطابع القانوني بان الاموال للشعب والحق في توزيعها بصورة عادله بذكره" خزان الرعية ووكلاء الامة" فالجميع اهل هذا المال[٣]، فأصدرت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ تكريما للأمام عليه السلام بأعدادها تقريرا لكونه (رائدا للعدالة الاجتماعية) باللغة الإنكليزية بمائة وستين صفحة ،اعدته (UNDP) الخاص بحقوق الانسان وتحسين البيئة والتعليم والمعيشة، باتخاذه منهجا في العدالة وشخصية متميزة في المجتمع الدولي ،وجعلت من الامام علي بمقولته الى مالك بن الاشتر "الناس صنفان أما اخ لك في الدين او نظير لك في الخلق " مصدر تشريعي للأمم المتحدة ، ومؤسسا للتسامح والخير والتعددية واشاعة الحريات العامة ،وتم توزيعه في الأمم المتحدة كافة مع الاخذ بوصاياه والتي تضمن جملة من مقتطفات مسيرته الكريمة ودوره في احقاق العدالة الاجتماعية [٤].

---

[١] د.غسان السعد،حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)رؤيه علميه،ط٢،بغداد،٢٠٠٨،ص٨٥.

[٢] د.اسماعيل طه الجابري،د.حيدر قاسم مطر التميمي ،حقوق الانسان بين الفكر الاسلامي والفكر الغربي عهد الامام(ع)لمالك الاشتر (رضي الله عنه)أنموذجا،ط١،،مؤسسة علوم نهج البلاغة،كربلاء،٢٠٠٧ ،ص١٣٤-ص١٣٥.

[٣] جورج مجرداق،الامام علي (ع)صوت العدالة الانسانيه ،ط١، ، الناشر :الحاج مسلم الحاج حميد الدجيلي في النجف الاشرف ،بيروت- لبنان ،٢٠١٠ ص٢٤٢-ص٢٤٣.

[٤] قاسم خضير عباس،الامام علي (ع) رائد العدالة الاجتماعية والسياسية على ضوء تقرير الامم المتحدة،،ط١ ،دار الاضواء ،بيروت،لبنان،،٢٠٠٤ ص١١.

وبهذا يمكن ان نلخص ان العدالة الاجتماعية في عهده عليه السلام شملت الأبعاد الأتية:

١- التأكيد على مبدأ العلاقات الإنسانية والتواضع، والتكافل الاجتماعي

٢-مبدأ المساواة والتي جسدها في الحقوق والواجبات والمساواة في العطاء، المساواة أمام القانون

٣- التأكيد على مبدأ العدل ، وعدم تداخل مراكز الأفراد وانسابهم في خضوعهم لمقتضى العدل فتطبق على الجميع كافة

٤-مبدأ الشورى في التصرفات والاعمال والقرارات ،ومبدأ العمل الجماعي ،واختيار الأصلح لأداء العمل

٥ -مبدأ الاشراف والرقابة ، والعمل على محاسبة النفس[١].

ثانيا :العدالة الاجتماعية عند السيد محمد باقر الصدر(قدس)[٢].

من رواد العدالة الاجتماعية من المفكرين الاسلاميين والمتتبع لما كتبه في تحقيق العدالة الاجتماعية الامام الصدر(قدس) من جهة ما اشار اليه الدين الاسلامي واشتماله على مضمونها ،وكيفية تحققها بكونه احد الاسس الهامة التي يشتمل عليها الدين الاسلامي واحدى الركائز الاساسية للاقتصاد الاسلامي في تمايزه ومحتواه حيث قسم السيد الصدر الامّر الاقتصادي الى ثلاث محاور أساسية:

١-الملكية المزدوجة

٢- العدالة الاجتماعية

٣-مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود

وأوضح وجهة نظره في تقسيم العدالة الاجتماعية الى قسمين (مبدأ التكافل الاجتماعي ومبدأ التوازن الاجتماعي) ، حيث ان تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن هو تحقيق للقيم الاجتماعية العادلة والتي تكفل تحقيقها في أطار من الاخلاقية والواقعية[٣] ،حيث ان تحقيق العدالة الاجتماعية ترتكز في الاسلام الى عدة ركائز تشمل وجود ملكية ذات اشكال متنوعة يتحدد التوزيع في ضوئها للكافة ،وعدالة اجتماعية تكفل للمجتمع تحقيق قوامي التوازن ،والتكافل الاجتماعي ، وحرية في اطار القيم الإسلامية، محدودة في

---

[١] ينظر:د.علي فرحان الفكيكي،مبادىء الادارة وفق المنهج القراني منهج الامام علي (ع)انموذجا ممثلا برسالته لمالك الاشتر(رضي الله عنه)حين ولاه مصر،ط١،العتبة الحسينية المقدسه،٢٠١٧،ص٤٠-ص٤١،ومابعدها.

[٢] السيد الشهيد الصدر، مفكر وفيلسوف اسلامي ،ولد في الكاظمية المقدسة في العراق ١٩٣٥ م،من اسرة يتصل نسبها بالامام موسى بن جعفر عليه السلام، جسد قيم الرسالة الاسلامية بتمامها وتجليات الاسلام بصورة علمية مميزة ،.

[٣] مروان كاظم وجر الساعدي،مصدر سبق ذكره،ص٦٦.

الانتاج والاستهلاك والتوزيع[١] ،حيث أستعمل بالإشارة للعدالة الاجتماعية مفهوما مغايرا لم تحدثت عنه الرأسمآليةوالاشتراكية فذهب الى وضع اطار فكري في قواعد عامة اسلامية شملت الاتي:

١-التربيةُ المنطوية بالأسس الخلقيةِ والعقائديةِ لأبناء الامة الإسلامية، وما يلقى عليه من واجبات اتجاه خالقه ونفسه والاخرين

٢-مسؤولية الدولةِ عن رعاية الافرادِ كافة بغض النظر عن كفالة بعضهم الاخر

٣-الضمانَ الاجتماعي

٤- التوازن الاجتماعي وإعادة توزيعِ الثروةِ ضمن منهج الاسلام لتتحقق العدالة الاجتماعية في كل مكانٍ وزمان [٢].

حيث يقول :"ان الاسلامَ حين أدرج العدالة الاجتماعية ضمن المبادئ الاساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم يتبن العدالة الاجتماعية بمفهومها التجريدي العام ولم يناد بها بشكل مفتوح لكل تفسير ولا أوكله الى المجتمعات الانسانية التي تختلف في نظرتها عن العدالة الاجتماعية باختلاف افكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة أنما حدد الاسلام هذا المفهوم وبلوره في مخطط اجتماعي معين واستطاع ان يجسد هذا التصميم في واقع اجتماعي حي "[٣] .

وبهذا أن وجهة النظرِ بعض المفكرينَ الاسلاميين أن ذكرِ العدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي الابرز مع الذكر ،بالأمام الغزالي وسيد قطب واخرين ان العدالة في السلام هي فريضة شرعية مستنبطة من القران الكريم والسنة وهي ليست من الحقوق المآلية والسياسية للإنسان ، والتي يحقُ للإنسان التنازل عنها او التفريط بها وهذا ما يجعلها تتميز عن العدالة الاجتماعية بالذكر انها من مطالبات بدأت من التاريخ الأوربي وأفكاره لتخفيف مساوئ النظام الرأسمالي والذي ضعفت فيه اغلب الحقوق الفردية وتم ادراجها في الاعلانات والمواثيق الاوربية لحقوق الانسان ١٩٤٨م فلا يصح القول أن الاسلام هو العدالة الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية توجد في الاسلام فقط فعدل الاسلام ثابت ومعيار شرعي وشامل والعدالة الاجتماعية هي حق من الحقوق الإنسانية التي فرضته ظروف حديثه[٤].

---

[١] السيد محمد باقر الصدر،أقتصادنا،الطبعة العشرون،،دار التعارف للمطبوعات،بيروت،١٩٨٧،ص٢٨٩-ص٢٩٠.

[٢] مروان كاظم وجر الساعدي ،مصدر سبق ذكره،ص ٦٧.

[٣] السيد محمد باقر الصدر، المصدر نفسه،٢٨٨.

[٤] د.محمد أحمدعبد الغني ،العدالة في انظمة المجتمع الاسلامي: العدالة الاجتماعية -النظام الاقتصادي-نظام العقوبات-نظام الحكم في قضايا معاصره،الناشر المؤلف ،ط٢٠٠٤،ص١١١.

Abstract

One of the tasks of the legal state is to ensure the achievement of social justice for individuals who live in its territory, where social justice is of great importance in the building of nations and which the demands and revolutions in the whole world have been made to reach to it. Political efforts and global intellectual premises have been made to achieve them, by establishing relevant principles of promoting the principle of equality and equal opportunities and guaranteeing social rights such as the right to work, social security, and health care for all citizens.

The international and regional global plans were launched within their scope by activating the mechanism of access to social justice through its instruments and programs, and in a way that focused on the great role of the International Labour Organization to adopt the guarantee, control and preparation of its programs designed to reach a decent living, where research, international and regional studies and development programs were included in its constitutions aimed at finding a cooperative mechanism to guarantee them and within the framework of human rights and their implications.

Whereas, the study of the legal organization of social justice aims to clarify the general policy followed by the state in the distribution of wealth in a fair and equitable manner, ensuring the right of individuals in equality of opportunity in all chances, eliminating discrimination at work, eliminating sectarian quotas and ensuring constitutional and judicial protections of social justice by employing the right of individuals to constitutional and judicial demands to eliminate bribery and fair treatment and eliminate discrimination among all.

The study found that the Iraqi legislator included the principles of social justice in some of the cancelled constitutions, and stipulated them in the Iraqi

Constitution of 2005 in power in article (22) thereof, and ensure their achievement through its legislation, including the labor law in power No. (37) of 2015 in article (2) thereof, and the health insurance law No. (22) of 2020 in article (5) thereof, with the constitutional interpretations approved by the Federal Court of the principle of social justice, which was the most prominent in the elimination of sectarian quotas in the distribution of positions, and the right of individuals in public ownership of oil wealth and its fair distribution and the decisions interpreted by which it was committed to ensure the achievement of social justice.

The principles of social justice have produced a number of effects that have been clearly reflected on human rights, including civil rights, and social and economical rights, and the effects they have reflected on modern human rights, which include the rights of development and the rights for future generations.

The study concluded that social justice should be clearly specified and it is not enough to include it in legislation indirectly, which represents the goal of its legal organization through constitutional texts, and a proposal that includes the establishment of a Ministry of (Social Justice) in Iraq similar to the Ministry of (Local Development) in Egypt, working to develop a strategic mechanism for the coming years, in order to build a society in which justice overcomes and characterized by ensuring equality of economic opportunities and social rights, which in turn contributes to achieve social incorporation through good governance represented by legal power by ensuring the right of individuals to these rights and ensuring equal distribution in the light of the government's ability to the resources available in the country and providing motivations and capacity-building for individuals to support all groups and sections of society.